

الأمر بعد الحظر وأثره في الاختلاف الأصولي الفقهي

أ.د. صالح بن سليمان بن عبد العزيز الحميد (*)

• المقدمة:

الحمد لله الذي شرع لنا من الدين ما وصَّى به نوحًا والنبیین فأمر وحظر، وجعل خير الناس من وجدهم حيث أمرهم وفقدهم حيث نهاهم. والصلاة والسلام على خير البشر، محمد بن عبد الله قائد الغرر، وأشهد أن لا إله إلا الله يحكم فلا مُعَقَّب لحكمه، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله حقق مراد ربه فيه حيث قال له ﴿فَأَصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ (الحجر: ٩٤) فكان أعبد خلق الله لله، وأخشاهم له، وأتقاهم لجلاله.

والأمر والنهي من الحكم الشرعي، وليس غريبًا أن تأتي الأوامر وإن كثرت، كما ليس غريبًا أن تأتي النواهي وإن كثرت كذلك، فالله الحكيم أعلم بما يصلح خلقه ف سبحانه يقول في كتابه: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ (الملك: ١٤).

لكن الناس قد تستغرب أن يؤمر بالشيء الذي سبق النهي فيه، أو أن ينهى عن الشيء الذي سبق الأمر به، حتى إنهم أنكروا ما جاء من النسخ لشبهة في رأيهم وهي البداء، وقد كثرت ردود التفات على الشبهة حتى ردوها على قائلها.

وفكرة البحث وموضوعه (الأمر بعد الحظر) قد يكون فرعًا عن السابق من وجه.

(*) لأستاذ المساعد بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية - وزارة التعليم العالي.

فالخالق سبحانه وتعالى أعلم بما يصلح شأن خلقه، وقد ينهاهم عن شيء سيأمرهم به مستقبلاً؛ لأن ظرف الأمر مختلف عن نظيره للنهي، وإذا كان ذلك بوجه عام فهو من النسخ، وليس هو المقصد الرئيس لهذه الدراسة.

فالدراسة قيامها على الأمور التي أمر الشارع بها بعد أن كان حظرها بالنهي في حال غير الحال الذي أمر بها فيه، على أن التعبد بالنهي لا زال ديناً يطالب به المتعبّدون، كما يطالبون بالنهي سواء بسواء، فالحكمان محكمان لم ينسخ أحدهما الآخر، فالمنسوخ الفعل في الظرف الذي نهى عنه فيه، لا مطلق الفعل، فالأمر بعد الحظر شيء، والنسخ شيء آخر.

وقد شغلت بهذا الأمر (موضوع البحث) زمناً كلما أردت أن أكتب فيه أقعدني عن ذلك أن الأمثلة فيه قد تكون واحدة، فلا نجد أصولياً في مذهب من المذاهب المعتمدة إلا ويقول نفس ما يقوله أصولي آخر، حتى كأن الأمر استقر على ذات الأمثلة.

فلما تأملت كثيراً منها وجبتها ليست من الأمر بعد الحظر، بل وجدت كلاماً للسابقين من أولي المقام في الأصول يشيرون إلى ذلك، فأحيا ذلك في نفسي أن أقوم بدراستها وتصنيفها إلى شيء يمكن أن يقال عنه إنه متفق عليه في المسألة، وشيء يمكن أن يقال عنه إنه ليس منها باتفاق، ويبقى شيء ثالث اختلف فيه أهل العلم بين أن يكون منها وألا يكون، فقسمت بحثي على هذا التصنيف الثلاثي لتأتي هذه الدراسة في الآتي:

*** لمطلب الأول:** مسائل متفق عليها أنها من الأمر بعد الحظر.

*** مطلب الثاني:** مسائل متفق عليها أنها ليست من الأمر بعد الحظر.

*** مطلب الثالث:** مسائل مختلف فيها بين تصنيفها فيه أم لا.

وقد درست تحت نل مبحث من المباحث السابقة المسائل التي تتوافق معها بكونها مطالب خاصة بكل واحد منها.

ثم اجتهدت أن لا أجعل التصنيف هذا معتمداً على فهمي فقط، بل بحثت له عما يؤيده من مقالات أهل العلم السابقين، وقد وجدت لهم في ذلك الشيء الكثير، فتعلمت من مقولاتهم أكثر مما قد نقلتها لأجله.

ولم يك شيء مما نقلته عنهم غريباً أو شاذاً بقدر ما كان غريباً أننا نجد الكلام في غير مظانّه، فقد جاءوا بذات الأمثلة في حديثهم عن الفكرة في أصول الفقه لكننا وجدنا غالب الفوائد بعيداً عن هذا المجال، حيث تناولت في التفاسير، والشروح، وأحياناً في مسائل الفقه داخل الأبواب الفقهية المعتمدة.

وقد نهجت في دراستي هذ النهج العلمي في البحوث، فعزوت الآيات، وخرجت الأحاديث، وعرفت الغريب من الألفاظ، وأسندت كل قول لصاحبه فجاءت الدراسة على النحو الآتي:

* مقدمة:

* مبحث الأول: الدراسة النظرية الأمر الوارد بعد الحظر:

مطلب الأول: صورة المسألة.

مطلب الثاني: ترجمة المسألة.

مطلب الثالث: تحرير محل النزاع.

مطلب الرابع: تعريف الأمر والحظر.

مطلب الخامس: سبب الخلاف في المسألة.

مطلب السادس: أقوال العلماء في المسألة.

المطلب السابع: أدلة المذاهب السنة.

المطلب الثامن: القول بالراجع.

* المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية:

أولاً: الآيات القرآنية التي بنيت عليها القاعدة

ثانياً: الأحاديث النبوية التي بنيت عليها القاعدة

المطلب الأول: مسائل متفق عليها أنها من الأمر بعد الحظر

المسألة الأولى : زيارة القبور للرجال

المسألة الثانية : قتل المشركين بعد انسلاخ الأشهر الحرم

المسألة الثالثة : الاصطياد بعد التحلل

المسألة الرابعة : إتيان الزوجة بعد تطهرها من الحيض

المسألة الخامسة : حلق الرأس في وقت النسك

المسألة السادسة : إبخار لحوم الأضاحي

المسألة السابعة : حمل السلاح في صلاة الخوف

مسألة (١) : الأمر بالانتشار بعد صلاة الجمعة

مسألة (٢) : قتل الفواسق في الحرم

مسألة (٣) : أمر الحائض بالصلاة بعد الطهر

مسألة (٤) : إباحة التمتع بالنساء بعد التحلل من الإحرام

مسألة (٥) : الانتباز

المطلب الثاني: مسائل مختلف فيها بين تصنيفها في الأمر بعد الحظر أم لا

- المسألة الأولى : النظر إلى المخطوبة بعد العزم على نكاحها
- المسألة الثانية : الكتابة
- المسألة الثالثة : الأكل من لحوم الأضاحي
- مسألة (١) : دخول بيت النبي ﷺ
- مسألة (٢) : عود المسلم من الجهاد لفرض آخر
- المطلب الثالث: مسائل المتفق عليها أنها ليست من الأمر بعد الحظر
- مسألة (١) : الأمر بقبول الحوالة على الملىء
- مسألة (٢) : الأكل والشرب والجماع في ليالي رمضان
- مسألة (٣) : الأكل من الغنائم بعد منعه
- مسألة (٤) : إحداد المرأة
- مسألة (٥) : الانتشار بعد الطعام
- مسألة (٦) : إسبال ما يستر المرأة
- مسألة (٧) : الأكل من صيد الجوارح
- مسألة (٨) : الأكل من مال الزوجة

* الخاتمة.

والله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن يوفقني لما يحب ويرضى، وأن يفتح علي من بركات السماء والأرض، وأن يشرح صدري لفهم ما دق من أمور الدين، وآخر الدعاء أن الحمد لله رب العالمين.

• المبحث الأول: الدراسة النظرية الأمر الوارد بعد الحظر^(١):

• المطلب الأول: صورة المسألة:

إذا وردت صيغة الأمر وهي (افعل) بعد الحظر، سواء أكان الحظر من نهى صريح، أم من غيره، مثل قوله تعالى ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ (المائدة: ٢) بعد قوله تعالى ﴿غَيْرِ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ (المائدة: ١)، وقوله تعالى ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْتَ فَأَتَوْهُنَّ﴾ (البقرة: ٢٢٢) بعد قوله تعالى ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ (البقرة: ٢٢٢)، وقوله ﷺ للرجل: (اذهب فحج مع امرأتك)^(٢) بعد أن اکتتب في أحد الغزوات فتعين عليه الجهاد.

(١) انظر لهذه المسألة في: أصول السرخسي: ١٩/١؛ تيسير التحرير: ٣٤٥/١؛ كشف الأسرار: ١٢٠/١؛ فواتح الرحموت: ٣٧٩/١؛ المغني للخبازي: ص ٣٢؛ المذهب في أصول المذهب: ٢٢٥/١؛ المعتمد: ٧٥/١؛ لباب المحصول: ٥٢٤/٢؛ شرح العضد: ٩١/٢؛ نثر الورود: ١٩٥/١؛ شرح تنقيح الفصول: ص ١٣٩، بيان المختصر: ٧٣/٢؛ تحفة المسؤول: ٥٦/٣؛ إحكام الفصول: ص ٢٠٠؛ المستصفى: ٤٣٥/١؛ التبصرة: ص ٣٨؛ الإبهاج: ٤٣/٢؛ رفع الحجاب: ٣٢٣/١؛ قواطع الأدلة: ١٠٨/١؛ البحر المحيط: ٣٠٢/٣؛ نهاية السؤل: ٢٧٢/٢؛ المنحول: ص ١٣٠؛ البرهان: ١٨٧/١؛ نهاية الوصول للهندي: ١٨٧/٣؛ الإحكام: ١٦٥/٢؛ الفائق: ٦٠/٢؛ المحصول: ٩٦/٢؛ التلخيص: ٢٨٥/١؛ الوصول لابن برهان: ١٥٨/١؛ الغيث الهامع: ١٨١/١؛ التعبير: ٢٢٤٦/٥؛ المسودة: ص ١٦؛ شرح الكوكب المنير: ٥٦/٣؛ العدة: ٢٥٦/١؛ التمهيد: ١٧٩/١؛ الواضح: ٥٢٤/٢؛ أصول ابن مفلح: ٧٠٤/٢، شرح مختصر الروضة: ٣٧٠/٢.

(٢) الحديث صحيح أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب: من اکتتب في جيش فخرجت امرأته حاجة.

ومسلم في كتاب الحج. باب: سفر امرأة مع محرم إلى حج أو غيره. ونص الحديث: عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سمع النبي ﷺ يقول: " لا يخلون رجل بامرأة، ولا تسافرن امرأة إلا ومعهما محرم، فقام رجل فقال: يا رسول الله، اکتتبت في غزوة كذا وكذا، وخرجت امرأتي حاجة. قال: اذهب فحج مع امرأتك".

فماذا يراد بهذا الأمر بعد الحظر؟ هل الإباحة، أو الوجوب، أو أمر آخر.

• المطلب الثاني: ترجمة المسألة:

اختلفت عبارات الأصوليين في عنوان هذه المسألة على النحو الآتي:

١- منهم من عبر عن هذه المسألة بـ (الأمر الوارد بعد الحظر) وهو اختيار أغلب الأصوليين^(١).

وقد أعتزض على هذه الترجمة حيث قال المازري: "ترجمة المسألة بالأمر الوارد بعد الحظر للإباحة غير سديد، لأنه كالمتناقض، إذ المباح غير مأمور به، وهذه العبارة تقتضي كونه مأمورًا به، والصواب أن يقول: (افعل) إذا ورد بعد الحظر"^(٢).

وقد رغب القاضي أبو بكر الباقلاني عن تعبير الجمهور بالأمر بعد الحظر إلى أن الأولى أن يقال: افعل بعد الحظر؛ لأن (افعل) يكون

(١) انظر لمن عبر عن هذه المسألة بهذا العنوان في: المغني للخبازي: ص ٣٢؛ المذهب في أصول المذهب: ٢٢٥/١؛ الميزان للسمرقندي: ص ٢٢٨؛ أصول السرخسي: ١٩/١؛ كشف الأسمار: ١٢٠/١؛ تيسير التحرير: ٣٤٥/١؛ شرح تنقيح الفصول: ص ١٣٩؛ بيان المختصر: ٧٢/٢؛ نفائس الأصول: ١٣٢١/٣؛ شرح المعالم: ٢٥٨/١؛ التبصرة: ص ٣٨؛ الإبهاج: ٤٣/٢؛ تشنيف المسامع: ٦٠٠/٢؛ الفائق: ٢٦٠/٢؛ نهاية الوصول: ٩١٥/٣؛ الوصول لابن برهان: ١٨٥/١؛ المراج الوهاج: ٤٦٣/١؛ الغيث الهامع: ٢٥٨/١؛ معراج المنهاج: ٣٢٤/١؛ التحصيل من المحصول: ٢٨٦/١؛ المحصول: ٩٦/٢؛ أصول ابن مفلح: ٧٠٤/٢؛ القواعد والفوائد الأصولية: ص ١٣٨؛ التحبير: ٢٢٤٦/٥.

(٢) نقل عنه الزركشي في البحر المحيط: ٣٠٨/٣.

أمرًا تارة، وغير أمر أخرى، والمباح لا يكون مأمورًا به، وإنما هو مأذون فيه^(١).

٢- ومنهم من عبر عن هذه المسألة بـ (صيغة الأمر الواردة بعد الحظر) كالزركشي، والكلوذاني، والشيرازي، وإمام الحرمين، وابن عقيل، وابن حاجب، والغزالي، وابن تيمية، والطوفي، والسمعاني، والأصفهاني، والقاضي أبي يعلى، والسبكي، والرهوني^(٢).

٣- ومنهم من عبر عن هذه المسألة بـ ("افعل" بعد الحظر) كإمام الحرمين، والسهورودي، والآمدي، والباقلاني، والباجي، والعبادي، والغزالي^(٣).

٤- ومنهم من عبر عن هذه المسألة بـ (الأمر الوارد بعد التحريم) كالبيضاوي، والكيلاني الشافعي، وابن إمام الكاملية، والإسنوي، وشمس الدين الأصفهاني^(٤).

(١) انظر: التقريب والإرشاد: ٩٣/٢؛ البحر المحيط: ٣٠٨/٣؛ تشنيف المسامع: ٦٠٢/٢، الغيث الهامع: ٢٦٠/١

(٢) انظر: البحر المحيط: ٣٠٢/٣؛ سلاميل الذهب: ص ٢٠٧؛ التمهيد: ١٧٩/١؛ شرح اللمع: ١٨١/١؛ البرهان: ٢٦٣/١؛ الواضح: ٥٢٤/٢؛ منتهى الوصول: ص ٩٨؛ المنحول: ص ١٣١؛ المسودة: ص ١٦؛ شرح مختصر الروضة: ٣٧٠/٢؛ قواطع الأدلة: ١٠٨/١؛ بيان المختصر: ٧٢/٢، العدة: ٢٥٦/١؛ رفع الحاجب: ٥٤٩/٢؛ تحفة المستنول: ٥٦/٣.

(٣) انظر: التلخيص: ٢٨٥/١؛ التقيحات: ص ١١٣؛ الإحكام: ١٦٥/٢؛ التقريب والإرشاد: ٩٣/٢؛ المستنصف: ٤٣٥/١؛ الآيات البينات: ٢٩٢/٢؛ إحكام الفصول: ص ٢٠٠.

(٤) انظر: المنهاج مع السراج الوهاج: ٤٦٣/١؛ التحقيقات في شرح الورقات: ص ١٨٩؛ تيسير الوصول لابن إمام الكاملية: ١٨٧/٣؛ نهاية السؤل: ٢٧٢/٢؛ شرح المنهاج: ٣٢٧/١.

• المطلب الثالث: تحرير محل النزاع:

هذه المسألة فرع على مسألة: صيغة (افعل) قبل الحظر ماذا تقتضي؟
القائلون بأن صيغة (افعل) قبل الحظر تفيد النذب أو الإباحة فهو عندهم
بعد الحظر كذلك.

والقائلون بأن صيغة (افعل) قبل الحظر تفيد الوجوب، فقد اختلفوا في
مسألة ورود الأمر بعد الحظر إذا كانت مجردة عن القرائن ماذا تفيد؟^(١).
قال الكوراني: "هذا الخلاف إنما هو عند انتفاء القرينة، وأما مع وجودها
فيحمل على ما يناسب المقام بلا خلاف"^(٢).

ثم إن الخلاف ليس في كل حظر، بل في حظر أفاده النهي المتقدم على
الأمر دون الحظر الذي أفاده غيره^(٣).

وأن محل الخلاف فيما إذا كان الحظر السابق شرعياً، فإن كان عقلياً
فإن مقتضاه مقتضى الأمر فيما لو ورد ابتداء^(٤).

ثم ما المراد بالحظر؟ قال الزركشي: "ليس المراد بالحظر في هذه
المسألة أن يكون محرماً فقط، بل المراد ذلك، أو أنه كان من حقه التحريم،
فإن الشافعي رضي الله عنه مثلاً بقوله تعالى ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾
(النور: ٣٣)، وجواز الكتابة على خلاف القياس، ومثل ذلك الإجارة
والمساقاة"^(٥).

(١) انظر: شرح الكوكب المنير: ٦١/٣؛ التحرير: ٢٢٥٢/٥؛ الإحكام: ١٦٦/٢.

(٢) انظر: شرح الكوكب المنير: ٦١/٣؛ التحرير: ٢٢٥٢/٥.

(٣) انظر: أصول ابن مفلح: ٧٠٧/٢؛ المسودة: ص ١٩.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٣٠٧/٣؛ كشف الأسرار: ١٢١/١.

وخالف فيه البعض انظر: بذل النظر: ص ٦٩.

(٥) البحر المحيط: ٣٠٨/٣.

وهل يجري الخلاف في كل نهى؟ قال العبادي: "ظاهر اقتصارهم على الحظر عدم جريان هذا الخلاف في وروده بعد نهى التنزيه، بل يتفق حينئذ على أنه للوجوب على أصله" (١).

• المطلب الرابع: تعريف الأمر والعطف:

أولاً: تعريف الأمر:

١ - الأمر لغة: ضد النهي (٢).

والأمر: طلب الفعل وهذا هو المعنى الحقيقي.

كما يطلق لفظ الأمر على عدة معان منها:

١- الشأن: ومنه قوله تعالى ﴿وَمَا أَمْرٌ فَرَعُونَكَ بِرَشِيدٍ﴾ (هود: ٩٧)، أي: شأنه.

٢- الفعل، ومنه قوله تعالى ﴿وَسَاءَ وَهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ (آل عمران: ١٥٩)، أي: في الفعل.

٣- الصفة، ومنه قول الشاعر (٣):

عزمت على إقامة ذي صباح
لأمر يسود من يسود
أي لصفة من صفات الكمال.

٤- الشيء، ومنه قولنا: تحرك الجسم لأمر، أي لشيء (٤).

(١) الآيات البيّنات: ٢٩٢/٢.

(٢) انظر: لسان العرب؛ معجم مقاييس اللغة. مادة (أ م ر).

(٣) هذا البيت لأنس بن مدركة الخثعمي.

انظر: معجم شواهد العربية: ١٠٦/١، شرح أبيات سيوييه: ٣٨٨/١.

(٤) انظر: تحفة المسؤول: ٥/٣؛ تشنيف المسامع: ٥٧٣/٢ - ٥٧٤؛ البحر المحيط

٣/ ٢٥٩، التحبير: ٥ / ٢١٥٩؛ الفيت الهامع: ٢٤٦/١.

ب - الأمور اصطلاحاً:

اختلفت عبارات الأصوليين في حد الأمر بناء على:

١- اختلافهم في إثبات الكلام النفسي وهو رأي الجمهور، وعدم إثباته وهو رأي جمهور المعتزلة حيث أنكروا الكلام النفسي، ولذلك لم يعرفوا الأمر بالاستدعاء، أو الطلب؛ لأن الطلب أمر قائم بالنفس، وإنما حدّده تارة باعتبار اللفظ، وتارة باقتران صفة الإرادة، وتارة جعلوه صفة الإرادة^(١).

٢- اختلافهم في اشتراط الاستعلاء، أو العلو، أو هما معاً، أو عدم اشتراطهما.

- فمن الأصوليين من اشترط الاستعلاء فقط في حد الأمر:

وهو مذهب أكثر الحنفية منهم: صدر الشريعة، والنسفي، والبخاري، وابن عبد الشكور.

وبعض المالكية منهم: الباجي، وابن الحاجب.

وبعض الشافعية منهم: الرازي، والآمدّي.

وبعض الحنابلة منهم: الكلوزاني، وابن قدامة، والطوفي، وابن مفلح، وأبو محمد الجوزي، وابن قاضي الجبل، وابن حمدان^(٢).

(١) انظر: رفع الحاجب: ٤٩٣/٢

(٢) انظر: ميزان الأصول: ص ٨٥؛ كشف الأسرار للنسفي: ٤٤/١؛ كشف الأسرار

للبخاري ١٠١/١، شرح منتهى الوصون: ص ٨٩، إحكام الفصول: ص ١٧٢، شرح

العضد على ابن الحاجب: ٧٧/٢؛ شرح تنقيح الفصول: ص ١٣٦، الإحكام:

١٣٠/٢؛ المحصول: ١٧/٢؛ التمهيد: ١٢٤/١؛ روضة الناظر مع نزهة الخاطر:

٦٢/٢، شرح مختصر الروضة: ٣٤٩/٢؛ التحبير: ٢١٧٢/٥، أصول ابن مفلح:

٤٥٠/٢.

حيث عرف الرازي الأمر بأنه: هو طلب الفعل بالقول على سبيل الاستعلاء^(١).

وعرفه ابن قدامة بأنه: استدعاء الفعل بالقول على جهة الاستعلاء^(٢).

وهذا التعريف هو الذي عليه أكثر العلماء، وهو المختار.

- ومن الأصوليين من اشترط العلو فقط في حد الأمر:

وهو مذهب بعض الحنفية منهم: الخبازي.

وبعض الشافعية، كالشيرازي، وأبي الطيب الطبري، وابن الصباغ، والسمعاني. وأكثر الحنابلة منهم: القاضي أبو يعلى، وابن عقيل، وابن البناء، والفخر إسماعيل، والمجد ابن تيمية، وابن حمدان، وأكثر المعتزلة^(٣).

حيث عرف الشيرازي الأمر بقوله: هو طلب الفعل بالقول من هو دونه^(٤).

- ومن الأصوليين من اشترط الاستعلاء والعلو معا:

كابن القشيري، ونقل عن القاضي عبد الوهاب^(٥).

(١) المحصول: ١٧/٢.

(٢) روضة الناظر: ٤٠/١.

(٣) انظر: المغني للخبازي: ص ٢٧، شرح اللمع: ١٤٩/١؛ العدة: ١٥٧/١، ٢١٨؛ الواضح: ١٣٧/١؛ شرح الكوكب المنير: ٥/٣؛ الإبهاج: ٦/٢؛ تيسير الوصول: ١٣٣/٣؛ شرح المنهاج: ٣٠٣/١؛ المعتمد: ٤٩/١؛ نهاية السؤل: ٥/٢؛ جمع الجوامع: ٣٦٩/١؛ شرح تنقيح الفصول: ص ١٣٦؛ فواتح الرحموت: ٣٦٩/١، قواطع الأدلة: ٩٠٢/١، البحر المحيط: ٢٦٤/٣؛ التحبير: ٢١٧٣/٥.

(٤) شرح اللمع: ١٤٩/١.

(٥) انظر: تيسير الوصول: ١٣٤/٣؛ تشنيف المسامع: ٥٧٧/٢؛ الإبهاج: ٦/٢؛ البحر المحيط: ٢٦٣/٣؛ التحبير: ٢١٧٤/٥.

- ومن الأصوليين من لم يشترط الاستعلاء ولا العلو:
وهو مذهب أبي الحسن الأشعري، وأكثر الشافعية منهم: إمام الحرمين،
والغزالي، والسبكي، والزرکشي.
وبعض المالكية منهم: الباقلاني.
ومال إليه السرخسي من الحنفية.
وقال الإيجي: إنه الحق^(١).
حيث عرف الأصبهاني الأمر بقوله: هو طلب الفعل بالقول^(٢).

ثانياً: تعريف الحظر:

الحظر ضد الأمر.
فالأمر: طلب الفعل، والنهي: طلب الكف عن الفعل.
النهي لغة: مصدر نهى ينهى، نقيض الأمر^(٣).
النهي اصطلاحاً: القول الدال على طلب الامتناع من الفعل على جهة
الاستعلاء^(٤).

• المطلوب الخامس: سبب الخلاف في المسألة:

يرجع الخلاف في المسألة إلى أن تقدم الحظر على الأمر هل هو قرينة
صارفة له عن ظاهره، أم تبقى الصيغة على دلالتها؟.

(١) انظر: البرهان: ٢٠٣/١؛ المستصفي: ٤١١/١؛ التقریب والإرشاد: ٥/٢، الإبهاج
٦/٢؛ رفع الحاجب: ٤٩٠/٢؛ شرح تنقيح الفصول: ص ١٣٦؛ المحصول: ١٩/٢
نشر البنود: ١٤٨/١؛ أصول السرخسي: ١١/١، شرح العضد: ٧٧/٢؛ تيسير
الوصول: ١٣٢/٣؛ شرح المنهاج: ٣٠٣/١؛ كشف الأسرار: ١٠١/١؛ تشنيف
المسامع: ٥٧٧/٢؛ البحر المحيط: ٢٦٣/٣؛ تيسير التحرير: ٣٨٨/١.

(٢) شرح المنهاج: ٢٩٦/١.

(٣) القاموس المحيط؛ لسان العرب. مادة (نهی)، ومادة (أمر).

(٤) مفتاح الوصول: ص ٣٦.

فمن قال: تقدم الحظر قرينة، فقد صرفه عن الوجوب.
ومن قال: تقدم الحظر لا يعد قرينة، حمّله على الوجوب^(١).
قال الزركشي: "وأما حد الخلاف: أن تقدم الحظر هل هو قرينة مغيرة للصيغة، أو لأنها لا يلتفت إليها، والصيغة باقية الدلالة"^(٢).
وقال ابن دقيق العيد: "ونكتة المسألة أن تقدم الحظر على الأمر هل هو قرينة توجب خروجه عن مقتضاه عند الإطلاق أم لا؟ فالقائلون بالمذهب الأول^(٣) لا يرونه قرينة موجبه للخروج عن ذلك، والقائلون بالإباحة يرون تقدم الحظر قرينة خارجة للأمر المطلق عن مقتضاه"^(٤).

• المطلب السادس: أقوال العلماء في المسألة:

اختلف القائلون بأن صيغة الأمر قبل الحظر للوجوب فيما إذا وردت بعد الحظر إلى مذاهب ستة:
الأول: إنه يفيد الإباحة:
وبه قال مالك وأصحابه^(٥)، والشافعي^(٦)، ونسب لأحمد^(٧)، وهو قول

(١) انظر: الإباحة: ٤٣/٢.

(٢) سلاميل الذهب: ص ٢٠٨.

(٣) أي الوجوب.

(٤) نقله عنه الزركشي في البحر المحيط: ٣٠٧/٣.

(٥) انظر: شرح تنقيح الفصول: ص ١٤٠.

(٦) انظر: تشنيف المسامع: ٦٠٠/٢؛ شرح اللمع: ١٨١/١؛ قواطع الأئمة: ١٠٩/١.

الإباحة: ٤٤/٢؛ نهاية السؤل: ٢٧٢/٢؛ التلخيص: ٢٨٥/١.

(٧) هذه النسبة للإمام أحمد خرجها القاضي أبو يعلى في العدة: ٢٥٦/١.

أصحاب الإمام أحمد^(١)، وبعض المتأخرين من المالكية^(٢)، ونقله ابن برهان عن أكثر الفقهاء والمتكلمين^(٣)، والسبكي^(٤)، ورجحه ابن الحاجب^(٥).

الثاني: أنه يفيد الوجوب كما لو لم يتقدمه حظر:

وإليه ذهب: الرازي^(٦)، والبيضاوي^(٧)، والمعتزلة^(٨)، والسمعاني^(٩)، والقاضي أبو الطيب الطبري^(١٠)، وعامة المتأخرين من الحنفية^(١١)، ومتقدمي المالكية^(١٢)، والباجي من المتأخرين^(١٣)، وصححه الشيخ أبو إسحاق الشيرازي^(١٤)، ونسب للقاضي أبي بكر الباقلاني^(١٥).

(١) انظر: أصول ابن مفلح: ٧٠٤/٢؛ العدة: ٢٥٦/١؛ الواضح: ٥٢٤/٢؛ التحرير: ٢٢٤٦/٥؛ المسودة: ص ١٧.

(٢) انظر: إحكام الفصول: ص ٢٠٠؛ تحفة المسؤول: ٥٦/٣.

(٣) انظر: الوصول إلى الأصول: ٥٩/١.

(٤) انظر: رفع الحاجب: ٥٤٩/٢.

(٥) انظر: بيان المختصر: ٧٢/٢؛ رفع الحاجب: ٥٤٨/٢؛ شرح العضد: ٩١/٢؛ منتهى الوصول: ص ٩٨.

(٦) انظر: المحصول: ٩٦/٢.

(٧) انظر: نهاية السؤل: ٢٧٢/٢.

(٨) انظر: المعتمد: ٧٥/١.

(٩) انظر: قواطع الأدلة: ١٠٨/١.

(١٠) انظر: البحر المحيط: ٣٠٢/٣؛ تيسير الوصول: ١٨٧/٣.

(١١) انظر: تيسير التحرير: ٢٤٦/١.

(١٢) انظر: شرح تنقيح الفصول: ص ١٣٩؛ تحفة المسؤول: ٥٦/٣.

(١٣) انظر: إحكام الفصول: ص ٢٠٠.

(١٤) انظر: شرح اللمع: ١٨٢/١.

(١٥) انظر: الوصول إلى الأصول: ١٥٩/١.

والذي يظهر من كلام القاضي الباقلاني في التقريب والإرشاد: ٩٧-٩٦/٢، أنه

أعاده إلى أصل دلالة الأمر كما لو لم يكن الحظر موجوداً.

والقاضي الباقلاني من المعلوم أنه يرى التوقف في صيغة الأمر كما في التقريب

والإرشاد: ٢٧/٢.

الثالث: الوقف بين الإباحة والوجوب:

وهو مذهب إمام الحرمين^(١)، واختاره الغزالي في المنحول^(٢)، والآمدي^(٣)، وابن القشيري^(٤).

الرابع: أن صيغة (افعل) ترفع الحظر السابق وتعيد حال الفعل إلى ما كان عليه قبل الحظر، فإن كان مباحًا كانت للإباحة، أو واجبًا فواجب.

ذهب إلى هذا القول: المجد ابن تيمية^(٥)، والكمال ابن الهمام من الحنفية^(٦)، القفال الشاشي^(٧)، والبلقيني^(٨)، ونسب للمزني^(٩)، ورجحه الزركشي^(١٠).

(١) انظر البرهان: ١/١٨٨؛ التلخيص: ١/٢٨٧.

مع ملاحظة أن إمام الحرمين أبطل الوقف في لفظه ابتداء من غير تقدم حظر كما نقله في الغيث الهامع: ١/٢٥٩.

(٢) انظر: ص ١٣١

(٣) اختلف العلماء في مذهب الآمدي، فمنهم من نسب له القول بالوقف (انظر: شرح مختصر الروضة: ٢/٣٧١؛ التحرير: ٥/٢٢٥؛ شرح الكوكب المنير: ٣/٥٩) ومنهم من نسب له القول بالإباحة (انظر: فواتح الرحموت: ١/٣٧٩، التمهيد للإسنوي: ص ٢٧١).

بينما نجد كلامه في الأحكام: ٢/١٦٥ متردد بين التوقف والإباحة .

(٤) انظر: البحر المحيط: ٣/٣٠٦.

(٥) انظر: المسودة: ص ٣١.

(٦) انظر: تيسير التحرير: ١/٣٤٦.

(٧) انظر: البحر المحيط: ٣/٣٠٦.

(٨) انظر: الغيث الهامع: ١/٢٥٩.

(٩) انظر: البحر المحيط: ٣/٣٠٦.

(١٠) انظر: المصدر السابق: ٣/٣٠٦.

الخامس: أنه يحمل على الاستحباب:

وقد نسب هذا القول إلى القاضي حسين من الشافعية^(١).

السادس: إذا كان الحظر السابق عارضاً لعله أو سبب وعلفت صيغة

(افعل) بزوال علة الحظر كقوله تعالى ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ (المائدة: ٢) فيكون لدفع الذم فقط، وإلا فيكون مثل الأمر المجرد.

وهو مذهب الغزالي في المستصفى^(٢)، واختاره القاضي عبد الوهاب^(٣).

• المطلب السابع: أدلة المذهب الستة:

أولاً: أدلة المذهب الأول:

استدل القائلون بأن الأمر الوارد بعد الحظر يفيد الإباحة بما يلي:

الدليل الأول:

أن غالب الأوامر التي وردت بعد الحظر كانت للإباحة في عرف

الشرع^(٤)، مثل قوله تعالى ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ (المائدة: ٢) بعد قوله تعالى

﴿عَبْرَ حُدُودِ الْحَرَامِ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ (المائدة: ١)، قوله تعالى ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ

فَأَنْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ (الجمعة: ١٠) بعد قوله تعالى ﴿وَإِذَا

(١) انظر: البحر المحيط: ٣/٣٠٦؛ التحبير: ٥/٢٢٥٠.

(٢) انظر: ١/٤٣٥.

(٣) انظر: رفع النقاب: ٢/٥٠٩.

(٤) انظر: رفع الحاجب: ٢/٥٤٩؛ شرح مختصر الروضة: ٢/٣٧٢؛ تحفة الممسؤل:

٥٦/٣، بيان المختصر: ٢/٧٣؛ التحبير: ٥/٢٢٤٧؛ العدة: ١/٢٥٨؛ التمهيد:

١/١٧٩، شرح العضد: ٢/٩١.

تُودَى لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ﴿ (الجمعة: ٩)،
 وقوله تعالى ﴿ فَإِذَا تَطَهَّرَ فَأَوْهَرَبْ ﴾ (البقرة: ٢٢٢) بعد قوله تعالى ﴿ وَلَا
 تَقْرَبُوا مَنْ حَتَّى يَطْهَرَنَّ ﴾ (البقرة: ٢٢٢)، وقوله ﷺ: (نهيتكم عن زيارة القبور
 فزوروها)^(١)، وقوله ﷺ: (كنت نهيتكم عن ادخار لحوم الأضاحي
 فادخروها)^(٢).

امتناع:

إن هذه الأدلة معارضة بقوله تعالى ﴿ فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا
 الْمُشْرِكِينَ ﴾ (التوبة: ٥) فقد ورد الأمر بقتل المشركين بعد حرمة قتلهم في
 الأشهر الحرم وقد أفاد الوجوب.

وقوله تعالى ﴿ وَلَا تَحْلِفُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ، ﴾ (البقرة: ١٩٦) وحلق
 الرأس نسك وليس بمباح^(٣).

الجواب:

لا نسلم أن قتل المشركين قد أفيد من هذه الآية، وإنما أفيد بآيات
 أخرى نحو قوله تعالى ﴿ فَإِنْ قَتَلْتُمْهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ ﴾ (البقرة: ١٩١)،

(١) هذا جزء من حديث أخرجه مسلم في كتاب الجنائز، باب: استئذان النبي صلى الله عليه وسلم في زيارة قبره.

(٢) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الأضاحي. باب: ما كان من النهي من أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث.

(٣) انظر: المحصول: ٩٧/٢، نهاية الوصول: ٩١٩/٣؛ الإبهاج: ٤٥/٢؛ الفائق: ٦٢/٢؛
 التبصرة: ص ٤٠؛ تيسير الوصول: ١٨٩/٣.

وقوله تعالى ﴿فَقَنْتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ وَحَرِّضَ الْمُؤْمِنِينَ﴾
(النساء: ٨٤)

وكذلك الحلق أفدنا وجوبه من موضع آخر من قوله تعالى ﴿ثُمَّ لَيَقْمُصُوا نَفْسَهُمْ﴾ (الحج: ٨٤)، ومن فعل النبي ﷺ^(١).

اهتراض:

أن هذه المواضع حملت على الإباحة بدليل، وهو الإجماع، وخلافنا في
الأوامر المجردة عن القرائن^(٢).

الجواب:

ليس ها هنا دليل على إباحة ذلك سوى هذه الألفاظ، ولا يجوز أن يقال:
الإجماع هو الدليل؛ لأن الإجماع حادث بعد النبي ﷺ، والإباحة مستفادة بهذه
الألفاظ في وقته^(٣).

الدليل الثاني:

عرف الناس وعاداتهم أن السيد لو قال لعبده: لا تدخل دار فلان، ولا
تكلم فلاناً، ولا تغسل ثوبك.
أو قال له: لا تأكل هذا، ثم قال له: افعل جميع ذلك. اقتضى جميع هذه
الإباحة ورفع الحظر دون الإيجاب^(٤).

(١) انظر: العدة: ٢٥٩/١؛ التمهيد: ١٨٠/١؛ شرح مختصر الروضة: ٣٧٢/٢، شرح
الكوكب المنير: ٥٩/٣

(٢) انظر: قواطع الأئمة: ١١١/١؛ الوصول إلى الأصول: ١٦١/١.

(٣) انظر: التمهيد: ١٨١/١؛ الواضح: ٥٢٤/٢؛ التحبير: ٢٢٤٦/٥؛ العدة: ٢٥٩/١؛
شرح الكوكب المنير: ٥٧/٣؛ أصول ابن مفلح: ٧٠٦/٢.

(٤) انظر: التحبير: ٢٢٤٧/٥؛ شرح الكوكب المنير: ٥٨/٣؛ شرح مختصر الروضة:
٣٧١/٢، العدة: ٢٥٧/١؛ أصول ابن مفلح: ٧٠٧/٢؛ التمهيد: ١٨١/١.

امتناع:

هذا معارض إذا قال السيد لعبده: لا تقتل زيداً، ثم قال له: اقتله فإنه يقتضي الوجوب (١).

الجواب:

قلنا: قتل زيد محظور في الشرع، فنهيه للعبد عن قتله لم يعد شيئاً، فمتى أمره بقتله حصل أمراً مجرداً عن نهيه فأفاد الوجوب من جهته (٢).

ثانياً: أدلة المذهب الثاني

استدل القائلون بأن الأمر الوارد بعد الحظر يفيد الوجوب بما يلي:

الدليل الأول:

قال تعالى ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (النور: ٦٤)، وقال تعالى ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ﴾ (١٨) وَيَلَّيْمُذِلِّ الْمُكَذِّبِينَ﴾ (المرسلات: ٤٨ - ٤٩).

أن هذه الأدلة الدالة على موجب الأمر المطلق للوجوب لم تفرق بين أن يتقدمه حظر أو لا يتقدمه حظر (٣).

امتناع:

إن صيغة الأمر تقتضي الوجوب إذا كانت متجردة عن القرائن وهذا لا

(١) انظر: التحصيل: ٢٨٧/١؛ نهاية الوصول: ٩٢٠/٢؛ المحصول: ٦٨/٢؛ الحاصل: ٢١٩/٢؛ الفائق: ٦٣/٢.

(٢) انظر: العدة: ٢٥٨/١؛ التمهيد: ١٨٢/١.

(٣) انظر: التبصرة: ص ٣٨؛ شرح اللمع: ١٨٢/١؛ الفائق: ٦١/٢.

خلاف فيه، لكن تقدم الحظر على الأمر قرينه صارفة من الوجوب إلى الإباحة^(١).

الدليل الثاني:

أن صيغة الأمر قد وردت متجردة عن أية قرينة فأفادت الوجوب، كما لو لم يتقدمها حظر^(٢).

اعتراض:

لا نسلم أنها مجردة، بل نقول: تقدم الحظر قرينة توجب صرفه عن الوجوب. (٣)

الدليل الثالث:

القياس على النهي الوارد بعد الأمر وهو: أن النهي الوارد بعد الأمر يفيد ما يفيد النهي ابتداء، كذلك الأمر الوارد بعد الحظر يفيد ما يفيد النهي الابتداء وهو الوجوب^(٤).

اعتراض:

لا نسلم ونقول إن النهي إنما إذا ورد بعد الأمر اقتضى الكراهة والتنزيه كالأمر سواء، وإن سلمنا أن النهي إذا ورد بعد الأمر اقتضى التحريم فالفرق بينهما أن النهي أكد؛ لأنه يقتضي قبح المنهي عنه لا غير، وذلك محرم،

(١) انظر: العدة: ٢٦١/١؛ التمهيد: ١٨٢/١

(٢) انظر: قواطع الأدلة: ١١٠/١؛ التبصرة: ص ٣٨؛ شرح اللمع: ١٨٢/١، المغني للخبازي: ص ٣٢؛ المذهب في أصول المذهب: ٢٢٥/١.

(٣) انظر: العدة: ٢٦١/١، التمهيد: ١٨٢/١

(٤) انظر: قواطع الأدلة: ١١٠/١؛ الوصول إلى الأصول: ١٥٩/١، التبصرة: ص ٣٩.

والأمر استدعاء الفعل، وقد يستدعي ما يوجبه وما يستحبه وما يبيحه، والذي يوضح هذا أنهم يقولون: إن النهي يقتضي التكرار، وترك النهي عنه على الفور، ولا يقولون في الأمر إنه يقتضي ذلك^(١).

ثالثاً: أدلة المذهب الثالث:

استدل القائلون بالتوقف بين الإباحة والوجوب بتعارض الأدلة وذلك أن الأمر بعد الحظر ورد في مواضع مقتداً للوجوب، وفي مواضع أخرى للإباحة، فنتوقف حتى يظهر دليل مرجح^(٢).

رابعاً: أدلة المذهب الرابع:

استدل القائلون بأن صيغة (افعل) ترفع الحظر السابق، وتعيد حال الفعل إلى ما كان قبل الحظر باستقراء الأوامر الواردة بعد الحظر فوجدوها أنها تعود إلى أصل الحكم قبل الحظر.

مثال ذلك: الاصطيد كان مباحاً قبل الإحرام، ثم حرم في حالة الإحرام بالنسك، ثم أمر به بعد الانتهاء من النسك بقوله تعالى ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ (المائدة: ٢) فأخذ نفس أصل الحكم قبل الحظر وهو الإباحة.

وكذلك قوله تعالى ﴿فَإِذَا أَنْسَلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ (التوبة: ٥) فالأمر بقتال المشركين واجب، ثم حرم في الأشهر الحرم، ثم أمر به بعد الانتهاء من الأشهر الحرم فعاد الحكم إلى أصله قبل الحظر وهو الوجوب^(٣).

(١) انظر: العدة: ٢٦٢/١؛ التمهيد: ١٨٣/١ - ١٨٤.

(٢) انظر: تيسير التحرير: ٣٤٦/١؛ شرح العضد: ٩١/٢؛ البرهان: ١٨٨/١؛ المنحول:

ص ١٣١؛ التحرير: ٢٢٥٠/٥؛ شرح الكوكب المنير: ٦٠/٣.

(٣) انظر: الغيث الهامع: ٢٥٩/١ - ٢٦٠.

خامساً: أدلة المذهب الخامس:

استدل القائل بأن الأمر الوارد بعد الحظر يفيد الاستحباب بقوله ﷺ للمغيرة بن شعبة رضي الله عنه في النظر إلى المخطوبة بعد العزم على نكاحها: (انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما) ^(١).

أي يجعل بينكما المودة، والأمر هنا وارد بعد الحظر، وهو تحريم النظر إلى الأجنبية عند خوف الفتنة ^(٢).

• المطلب الثامن: القول الراجح:

الذي يظهر لي - والله أعلم - أن القول بأن صيغة (افعل) ترفع الحظر السابق وتعيد حال الفعل إلى ما كان قبل الحظر هو الرأي الأقرب إلى الصواب للأسباب الآتية:

١- استقراء الأوامر الواردة بعد الحظر فوجدت أنها تعود إلى أصل الحكم قبل الحظر.

٢- أن فيه إعمالاً لجميع الأدلة، وإعمال الأدلة خير من القول بتعارضها وتساقطها.

٣- لا يمكن أن يرد على الأخذ بهذا القول أي اعتراض.

قال ابن كثير عند تفسير قوله تعالى ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ (المائدة: ٢):
"والصحيح الذي يثبت على السبيل أنه يرد الحكم إلى ما كان عليه قبل النهي

(١) الحديث أخرجه أحمد في المسند (٢٤٦/٤)، والدارمي في السنن في كتاب النكاح.

باب: الرخصة في النظر للمرأة عند الخطبة، والترمذي في كتاب النكاح. باب: ما

جاء في النظر إلى المخطوبة، والنسائي في كتاب النكاح. باب: إباحة النظر قبل

التزويج، وابن ماجه في كتاب النكاح. باب: النظر إلى المرأة إذا أراد أن يتزوجها،

وصححه الحاكم: ٢ / ١٦٥ على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

(٢) انظر: الإبهاج: ٤٦/٢.

فإن كان واجباً رده واجباً، وإن كان مستحباً فمستحب، أو مباحاً فمباح، ومن قال: إنه على الوجوب ينقض عليه بآيات كثيرة، ومن قال: إنه للإباحة يرد عليه آيات أخرى، والذي ينتظم الأدلة كلها هذا الذي ذكرناه، كما اختاره بعض علماء الأصول^(١).

• البحث الثاني: الدراسة التطبيقية:

النصوص محل التطبيق:

أثبت في مجال التنظير أساس الفكرة كما أوردتها في المقدمة، وأنها مجرد تصنيف على ما غلب في بطن الباحث للمسائل إلى أي الأقسام الثلاثة تنتمي، فجعلت اختيارها تحت قسمها نوع ترجيح، أرجو أن أكون قد وفقت فيه.

ولقد استقرأت أغلب أقوال العلماء في المسألة، فذكروا مسائل تنبني على هذه القاعدة، منها ما هو محل اتفاق، ومنها ما هو محل اختلاف. وسوف أسرد الآيات والأحاديث التي بنيت عليها هذه القاعدة، ومظان ذكرها في الكتب، ثم أفصل فيها دراسة.

أولاً: الآيات القرآنية التي بنيت عليها القاعدة^(٢):

١/ قال تعالى ﴿وَإِذَا حُلِلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ (المائدة: ٢).

(١) تفسير ابن كثير: ٧/٣

(٢) انظر: أصول السرخسي: ١٩/١؛ الإبهاج: ٥٢/٣؛ الإحكام: ١٩٨/٢؛ البحر المحيط: ١١٢/٢؛ التبصرة: ٤٠/١؛ التحبير: ٢١٨٦/٥؛ التقرير والتحبير: ٣٢٦/٢؛ الضروري في أصول الفقه: ص ٧٥؛ العدة: ٢٥٦/١؛ المسودة: ص ١٩؛ تيسير التحرير: ٤٢٧/١؛ حاشية العطار: ١٩٨/٣؛ رفع الحاجب: ٥٤٩/٢؛ نهاية السؤل: ٣٥١/١؛ كشف الأسرار: ١٦٦/١؛ شرح الكوكب المنير: ٥٧/٣؛ شرح مختصر الروضة: ٣٧٠/٢؛ القواعد والفوائد الأصولية: ص ١٤٠؛ فواتح الرحموت: ٣٨٠/١؛ المستصفى: ٤٣٥/١؛ نفائس الأصول: ١٢٨١/٣.

- ٢/ قال تعالى ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾ (الجمعة: ١٠).
- ٣/ قال تعالى ﴿ فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ (التوبة: ٥).
- ٤/ قال تعالى ﴿ فَإِذَا تَطَهَّرَ فَأَنْتَهُم ﴾ (البقرة: ٢٢٢).
- ٥/ قال تعالى ﴿ فَالَّذِينَ بَشِرُوا هُنَّ وَأَبْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ (البقرة: ١٨٧).
- ٦/ قال تعالى ﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَظِيرٍ إِنَّهُ وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا ﴾ (الأحزاب: ٥٣).
- ٧/ قال تعالى ﴿ فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا ﴾ (الأحزاب: ٥٣).
- ٨/ قال تعالى ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَمْرَ الْفَقِيرِ ﴾ (الحج: ٢٨).
- ٩/ قال تعالى ﴿ فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ مَوْتِهِ نَفْسًا فَكُلُوهُ هِيَ تَمَرُّيْنَا ﴾ (النساء: ٤).
- ١٠/ قال تعالى ﴿ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ﴾ (المائدة: ٤).
- ١١/ قال تعالى ﴿ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾ (النور: ٣٣).
- ١٢/ قال تعالى ﴿ وَلَا تَحْمِلُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ تَبْلُغَ الْأُذُنَ مَحَلَّهُ ﴾ (البقرة: ١٩٦).
- ١٣/ قال تعالى ﴿ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ ﴾ (النساء: ١٠٢).
- ١٤/ قال تعالى ﴿ فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ ﴾ (الأنفال: ٦٩).

ثانياً: الأحاديث النبوية التي بنيت عليها القامصة^(١)؛

١/ عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ خَطَبْتُ امْرَأَةً فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (نَظَرْتَ إِلَيْهَا، قُلْتُ: لَا، قَالَ فَانْظُرْ إِلَيْهَا فَإِنَّهُ أُخْرَى أَنْ يُؤَدَّمَ بَيْنَكُمَا)^(٢).

٢/ قَالَ ﷺ: (كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، فَزُورُوهَا)^(٣).

٣/ قَالَ ﷺ: (كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ، فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، فَكُلُوا، وَادَّخِرُوا)^(٤).

٤/ قَالَ ﷺ: (اذهَبْ فَحُجَّ مَعَ امْرَأَتِكَ)^(٥).

٥/ قَالَ ﷺ: (ونهيتمكم عن الانتباز فانتبذوا)^(٦).

٦/ قَالَ ﷺ: (إن هذه ليست بالحیضة ولكن هذا عرق فإذا أدبرت الحيضة فاغتسلي وصلي)^(٧).

(١) انظر: الإبهاج: ٥٢/٣؛ البحر المحيط: ١١٢/٢؛ التعبير: ٢٢٥٩/٥؛ العدة: ٢٥٩/١؛ المسودة: ص ١٩؛ تيسير التحرير: ٤٢٧/١؛ رفع الحجاب: ٥٤٩/٢؛ كشف الأسرار: ١٦٦/١؛ القواعد والفوائد الأصولية: ص ١٤٠؛ فوائح الرحموت: ٣٨٠/١؛ المستصفى: ٤٣٥/١؛ نفائس الأصول: ١٢٨١/٣؛ التمهيد للإسنوي: ص ٢٧٢.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) تقدم تخريجه.

(٦) الحديث صحيح أخرجه مسلم في كتاب الأشربة، باب: النهي عن الانتباز في المزفت والدياء والحنتم. قال ابن الملقن في البدر المنير (٧١٠/٨): "والقول بالنسخ هو أصح الأقاويل".

(٧) الحديث أخرجه النسائي (١١٨/١) رقم (٢٠٤)، والحاكم (٦٩/٤) رقم (٦٩٠٧)، وأحمد (٨٣/٦) رقم (٢٤٥٨٢)، وأبو داود (٧٤/١) رقم (٢٨٥).

٧/ قال ﷺ: (مطل الغني ظلم ومن أحيل على ملئ فليحتل)^(١).

٨/ قال ﷺ: (لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث ليال إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا)^(٢).

٩/ قال ﷺ: (أحلوا وأصيبوا من النساء)^(٣).

١٠/ قال ﷺ: (خَمْسٌ فَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ الْحَيَّةُ وَالْغُرَابُ الْأَبْقَعُ وَالْفَارَةُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ وَالْحَدْيَا)^(٤).

١١/ عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: (رخص رسول الله ﷺ لأمهات المؤمنين في الذيل شبرا فاستزدنه فزادهن شبرا آخر فجعلنه ذراعا فكن يرسلن إلينا نذرع لهن ذراعا)^(٥).

• المطلب الأول: مسائل المتفق عليها أنها من الأمر بعد العطر:

المسألة الأولى: زيارة القبور للرجال:

اتفق الفقهاء على مشروعية زيارة القبور للرجال للأمر الوارد في قوله ﷺ: (كنت نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها)^(٦).

(١) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الاستقراض، باب: مطل الغني ظلم، ومسلم في كتاب المساقاة، باب: تحريم مطل الغني.

(٢) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الطلاق، باب: تحد المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرا، ومسلم في كتاب الطلاق، باب: وجوب الاحداد.

(٣) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام، باب: نهى النبي ﷺ على التحريم إلا ما تعرف بإباحته.

(٤) الحديث أخرجه البخاري في كتاب جزاء الصيد، باب: ما يقتل المحرم من السدواب، ومسلم في كتاب الحج، باب: ما يندب للمحرم وغيره قتله.

(٥) الحديث أخرجه أحمد في المسند (١٨/٢) رقم (٤٦٨٣).

(٦) تقدم تخريجه.

واختلفوا في هذا الأمر الوارد بعد الحظر على ماذا يحمل؟ على أقوال:
القول الأول: إنه مستحب:

وقد صرح به في المجتبى عند الحنفية.

قال ابن نجيم: "وصرّح في المجتبى بأنها مندوبة" (١).

وقال به بعض المالكية.

قال الدردير: "وجاز زيارة القبور، بل هي مندوبة" (٢).

وهو مذهب الشافعية.

قال النووي: "فاتفقت نصوص الشافعية والأصحاب على أنه يستحب للرجال زيارة القبور، وهو قول العلماء كافة، نقل العبدري فيه إجماع المسلمين" (٣).

وقال الشيرازي: "ويستحب زيارة القبور" (٤).

وقال الغزالي: "زيارة القبور مستحبة" (٥).

وأكثر الحنابلة.

قال المرداوي: "ويستحب للرجال زيارة القبور هذا المذهب مطلقاً نص عليه، وعليه جماهير الأصحاب" (٦).

(١) البحر الرائق: ٣٨٢/٥. وانظر: حاشية ابن عابدين: ٢٤٢/٢.

(٢) الشرح الكبير: ٤٢٢/١. وانظر: حاشية الخرشى: ٤٦١/٥، حاشية الصاوي على الشرح الصغير: ١٢/٣، حاشية الدسوقي: ١٧٠/٤.

(٣) المجموع ٣١٠/٥. وانظر: أمنى المطالب: ٣٣١/١، الحاوي: ١٢٤/٣، نهاية المحتاج: ٣٨١/٨، مغنى المحتاج: ٣٥٥/٤.

(٤) المهذب: ١٣٩/١.

(٥) إحياء علوم الدين: ٢١٣/٧.

(٦) الإنصاف: ٣٩٣/٢. وانظر: الشرح الكبير لابن قدامة: ٤٢٦/٢، الفروع: ٤١١/٣،

المبدع: ٢٥٥/٢، كشف القناع: ٤٣٥/٤، شرح منتهى الإرادات: ٩/٣.

القول الثاني: إنه مباح:

وهو قول الحنفية.

قال الكاساني: "ولا بأس بزيارة القبور والدعاء للأموات إن كانوا مؤمنين من غير وطء القبور" (١).

وبعض المالكية.

قال ابن عبد البر: "لا خلاف في إباحة زيارة القبور للرجال" (٢).

وبعض الحنابلة.

قال الزركشي: "تستحب للرجال زيارة القبور على المنصوص والمشهور عند الأصحاب....، وقيل: يباح ولا يستحب وهو ظاهر كلام الخرقى.... وهو الغالب في الأمر بعد الحظر" (٣).

وقال ابن قدامة: "ولا بأس أن يزور الرجل المقابر، لا نعلم بين أهل العلم خلافاً في إباحة زيارة الرجال القبور" (٤).

القول الثالث: إنه فرض ولو مرة:

وهو مذهب ابن حزم من الظاهرية.

قال ابن حزم: "وتستحب زيارة القبور، وهو فرض ولو مرة" (٥).

وخلاصة القول:

فإن الذين ذهبوا إلى القول بإباحة زيارة القبور بناء على أن الأمر

(١) بدائع الصنائع: ٣/٣٤٦. وانظر: حاشية ابن عابدين: ٢/٢٤٢.

(٢) الاستنكار: ١/١٥٥. وانظر: المنتقى شرح الموطأ: ١/٦٠.

(٣) شرح الزركشي: ١/٣٤٤.

(٤) المغني: ٢/٤٣٣.

(٥) المحلى: ٥/١٦٠.

بزيارة القبور أمر بعد حظر، فيقتضي الإباحة على ما ذهبوا إليه في القاعدة^(١).

والذين قالوا إن الزيارة مستحبة بناء على أن هناك صارفاً صرف الأمر من الإباحة إلى الاستحباب.

قال ابن اللحام: "لأنه وإن كان بعد حظر لكنه علله عليه الصلاة والسلام بتذكر الموت والآخرة وذلك أمر مطلوب شرعاً"^(٢).

قال البهوتي: "..... (فإنها تذكر الآخرة) وهذا التعليل يرجح أن الأمر للاستحباب وإن كان وارداً بعد حظر"^(٣).

وقال ابن مفلح: "يستحب للرجال زيارة القبور نص عليه، وذكر بعضهم لأمر الشارع به وإن كان بعد حظر؛ لأنه عليه السلام علله بتذكر الموت والآخرة"^(٤).

وإليه ذهب كل من الشيرازي^(٥) والغزالي^(٦).

المسألة الثانية: قتال المشركين بعد انسلاخ الأشهر الحرم؛

ورد الأمر بقتال المشركين بعد انسلاخ الأشهر الحرم بقوله تعالى ﴿فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ (التوبة: ٥)، وهذا أمر بعد حظر، إذ منع من قتالهم بسبب العهد.

(١) القواعد والفوائد الأصولية: ص ١٤٠.

(٢) المصدر السابق.

(٣) شرح منتهي الإرادات: ٩/٣. وجزء الحديث سبق تخريجه.

(٤) الفروع: ٤١١/٣.

(٥) انظر: المذهب: ١٣٩/١.

(٦) انظر: إحياء علوم الدين: ٢١٣/٧.

اتفق أكثر العلماء إلى أن الأمر الوارد بعد الحظر في الآية يحمل على الوجوب، وتفصيل ذلك كالآتي:

أولاً: القائلون بأن الأمر بعد الحظر يفيد الوجوب، فالآية تحمل على الوجوب.

قال القرطبي: "صيغة 'افعل' الواردة بعد الحظر على أصلها من الوجوب؛ وهو مذهب القاضي أبي الطيب وغيره؛ لأن المقتضي للوجوب قائم وتقدم الحظر لا يصلح مانعاً؛ دليله قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ (التوبة: ٥) فهذه 'افعل' على الوجوب؛ لأن المراد بها الجهاد^(١) وقال الباجي: "وَالصَّحِيحُ عِنْدِي أَنَّ لَفْظَ أَفْعَلْ إِذَا وَرَثَتْ بَعْدَ الْحُظْرِ أَنَّهَا عَلَى بَابِهَا فِي الْوُجُوبِ إِلَّا أَنَّ يَدُلُّ الدَّلِيلُ عَلَى صَرَفِهَا عَنْ ذَلِكَ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى ﴿ فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ (التوبة: ٥) فَبَيَّنَ انْقِضَاءَ مَدَّةِ تَحْرِيمِ قِتَالِ الْمُشْرِكِينَ بِإِجَابِ قِتْلِهِمْ"^(٢)

ثانياً: القائلون بأن الأمر بعد الحظر يقتضي رفع الحظر وإعادة حال الفعل إلى ما كان قبل الفعل.

يقولون: إن الأمر في الآية يحمل على الوجوب، فقتال المشركين كان واجبا قبل الأشهر الحرم، ثم حرمه الله في الأشهر الحرم، ثم أمر به مرة ثانية بعد انسلاخ الأشهر الحرم، فقوله ﴿فَاقْتُلُوا﴾ يفيد الوجوب؛ لأنه كان واجبا قبل الحظر.

(١) الجامع لأحكام القرآن: ٤٤/٦.

(٢) المنتقى: ١١٧/٤.

قال ابن كثير: "والذي ينهض عليه الدليل أنه يُردّ الحكم إلى ما كان عليه الأمر قبل النهي، فإن كان واجباً فواجب، كقوله تعالى ﴿ فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ (التوبة: ٥)، أو مباحاً فمباح، كقوله تعالى ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ (المائدة: ٢)، ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾ (الجمعة: ١٠)، وعلى هذا القول تجتمع الأدلة، وقد حكاها الغزالي وغيره، واختاره بعض أئمة المتأخرين، وهو الصحيح^(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "والتحقيق أن يقال صيغة أفعال بعد الحظر لرفع ذلك الحظر وإعادة حال الفعل إلى ما كان قبل الحظر، فإن كان مباحاً كان مباحاً، وإن كان واجباً أو مستحباً كان كذلك، وعلى هذا يخرج قوله ﴿ فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ (التوبة: ٥) فإن الصيغة رفعت الحظر وأعادته إلى ما كان أولاً وقد كان واجباً^(٢).

ثالثاً: القائلون بأن الأمر بعد الحظر يقتضي الإباحة، أو الاستحباب، فبأنهم يحملون الأمر بقتال المشركين على الوجوب لا من هذه الآية، وإنما من أدلة أخرى كقوله تعالى ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ (التوبة: ٢٩)^(٣).

قال أمير بادشاه: "إنها أي صيغة الأمر (بعد الحظر) أي المنع (في لسان الشرع للإباحة) علم هذا (باستقراء استعمالاته) أي الشرع لها (فوجب الحمل) أي حملها (عليه) أي على المعنى الإباحي (عند التجرد) عن الموجب

(١) تفسير ابن كثير: ٥٨٧/١.

(٢) المسودة: ص ١٦.

(٣) انظر: أحكام القرآن للجصاص: ٤٠١/١؛ التحرير: ٥/٢٢٥.

لغيره (لوجوب الحمل على الغالب) لأن الظاهر كون هذا الخاص ملحقاً بالغالب (ما لم يعلم) بدليل (أنه) أي هذا الأمر الخاص (ليس منه) أي هذا نحو: ﴿ فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ (التوبة: ٥) فإنه للوجوب وإن كان بعد الحظر للعلم بوجوب قتل المشرك إلا لمانع^(١).

وقال ابن النجار: "وَأَسْتَبِلُّ لِلْوُجُوبِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ (التوبة: ٥)، وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ عِنْدَ الْقَائِلِ بِالِإِبَاحَةِ: أَنَّ الْمُتَبَادِرَ غَيْرُ ذَلِكَ. وَفِي الْآيَةِ إِنَّمَا عِلْمٌ بِدَلِيلٍ خَارِجِي"^(٢).

وقال المرداوي: "والجواب عند ذلك عن القائل بالإباحة: أن المتبادر غير ذلك، وفي الآية إنما علم بدليل خارجي"^(٣).

بينما ذهب الماوردي إلى أن الأمر بقتال المشركين ليس على الوجوب، وإنما على التخيير حيث قال: "والقتل وإن كان بلفظ الأمر فهو على وجه التخيير لوروده بعد حظر اعتباراً بالأصلح"^(٤).

المسألة الثالثة: الاصطياد بعد التحلل:

الأمر بالاصطياد بعد الإحلال ثبت بقوله تعالى ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ (المائدة: ٢) بعد حظر الصيد بقوله ﴿ غَيْرَ مَحِلٍّ لِلصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾ (المائدة: ١)^(٥).

(١) تيسير التحرير: ٤٢٦/١.

(٢) شرح الكوكب المنير: ٥٩/٣.

(٣) التحرير: ٢٢٥٠/٥.

(٤) النكت والعيون: ٣٤٠/٢.

(٥) انظر: معاني القرآن للنحاس: ٢٥٢/٢؛ فتح الباري: ٢٩٨/٤؛ شرح صحيح البخاري لابن بطال: ٢٠٣/٦؛ الحاوي: ٥/١٥.

ذكر غير واحد من العلماء اتفاق العلماء على إباحة الاصطياد بعد الإحلال:

قال أبو حيان الأندلسي: "والأمر بالاصطياد هنا أمر إباحة بالإجماع"^(١)
وقال القرطبي: "قوله تعالى ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ (المائدة: ٢) أمر إباحة بإجماع الناس"^(٢).

وقال ابن جزى: "﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ (المائدة: ٢) أي: إذا حللتكم من إحرامكم بالحج فاصطادوا إن شئتم، فالأمر هنا إباحة بإجماع"^(٣).

وقال ابن العربي: "المسألة السادسة: قوله تعالى ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ (المائدة: ٢) ... وهو محمول على الإباحة اتفاقاً"^(٤).

وقال ابن رشد: "... واتفق العلماء على أن الأمر بالصيد في هذه الآية بعد النهي يدل على الإباحة"^(٥).

وقال الحصيني: "الأصل في الصيد قوله تعالى ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ (المائدة: ٢) وهو أمر إباحة؛ لأنه أمر بعد التحريم، إذ القاعدة الأصولية أن الأمر بعد الحظر للإباحة ... وأجمعت الأمة عليها"^(٦).

وأصحاب المذاهب الفقهية الأربعة متفقون على أن الأمر بالاصطياد بعد الإحرام للإباحة.

(١) تفسير البحر المحيط: ١٦٨/٤.

(٢) الجامع لأحكام القرآن: ٤٤/٦.

(٣) التسهيل لعلوم التنزيل: ٣٢٩/١.

(٤) أحكام القرآن: ٤٣/٣.

(٥) بداية المجتهد: ٤٥٣/١.

(٦) كفاية الأخيار: ص ٥١٥.

قال السرخسي من الحنفية: "الاصطياد مباح في الكتاب والسنة، أما الكتاب فقوله تعالى ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ (المائدة: ٢) وأدنى درجات صفة الأمر الإباحة" (١).

وقال الزرقاني من المالكية: "والصيد بعد الإحلال لا يجب إجماعاً فهو أمر إباحة" (٢).

وقال الماوردي من الشافعية: "قال تعالى ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ (المائدة: ٢) وهذا وإن كان أمراً وهو بعد حظر فدل على الإباحة دون الوجوب" (٣).

وقال ابن قدامة من الحنابلة: "وهو مباح لقوله تعالى ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ (المائدة: ٢)" (٤).

ثم هؤلاء الذين قالوا بالإباحة اختلفوا هل الإباحة مستفادة من وجوب الأمر بعد الحظر، أم من قرائن غير الحظر المتقدم؟

قال الماوردي: "والأمر بعد الحظر يقتضي الإباحة كقوله تعالى ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ (المائدة: ٢)" (٥).

وقال الحصيني: "الأصل في الصيد قوله تعالى ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾

(١) المبسوط: ٣٩٨/١١.

(٢) شرح الزرقاني: ١٣٠/٤.

(٣) الحاوي: ٦/١٥.

(٤) الكافي: ٥٥٢/١.

(٥) الحاوي: ٤٦٨/٢.

(المائدة: ٢) وهو أمر إباحة؛ لأنه أمر بعد التحريم، إذ القاعدة الأصولية أن الأمر بعد الحظر للإباحة^(١).

قال ابن كثير: "وقوله ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ (المائدة: ٢) أي: إذا فرغتم من إحرامكم وأحللتم منه، فقد أبحنا لكم ما كان محرماً عليكم في حال الإحرام من الصيد. وهذا أمر بعد الحظر، والصحيح الذي يثبت على السبيل أنه يرد الحكم إلى ما كان عليه قبل النهي، فإن كان واجباً رده واجباً، وإن كان مستحباً فمستحب، أو مباحاً فمباح. ومن قال: إنه على الوجوب، ينتقض عليه بآيات كثيرة. ومن قال: إنه للإباحة، يرد عليه آيات أخر. والذي ينتظم الأدلة كلها هذا الذي ذكرناه، كما اختاره بعض علماء الأصول^(٢).

أما من ذهب إلى أن الأمر بعد الحظر يفيد الوجوب، أو الاستحباب، أو التوقف فحملوا المسألة على الإباحة لدليل وقرائن غير الحظر المتقدم.

قال القرطبي: "قوله تعالى ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ (المائدة: ٢) أمر إباحة بإجماع الناس، رفع ما كان محظوراً بالإحرام، حكاة كثير من العلماء وليس بصحيح، بل صيغة (افعل) الواردة بعد الحظر على أصلها من الوجوب، وهو مذهب القاضي أبي الطيب وغيره، لأن مقتضى الوجوب قائم، وتقدم الحظر لا يصلح مانعاً، ... وإنما فهمت الإباحة هناك وما كان مثله من قوله ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ (الجمعة: ١٠)، ﴿فَإِذَا نَظَرْتُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ (البقرة: ٢٢٢) من النظر إلى المعنى والإجماع، لا من صيغة الأمر^(٣).

وقال ابن العربي: "المسألة السادسة: قوله تعالى ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾

(١) كفاية الأخيار: ص ٥١٥.

(٢) تفسير ابن كثير: ١٢/٢.

(٣) الجامع لأحكام القرآن: ٤٤/٦.

(المائدة: ٢) وكان سبحانه حرم الصيد في حال الإحرام بقوله تعالى ﴿عَلَىٰ الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ (المائدة: ١)، ثم أباحه بعد الإحلال، وهو زيادة بيان؛ لأن ربطه التحريم بالإحلال يدل على أنه إذا زال الإحرام زال التحريم، ولكن يجوز أن يبقى التحريم لعلّة أخرى غير الإحرام، فبين الله سبحانه عدم العلّة بما صرح به من الإباحة فكان نصّاً في موضع الاستثناء، وهو محمول على الإباحة اتفاقاً، وقد توهم قوم أن حمّله على الإباحة إنما كان لأجل تقديم الحظر عليه^(١).

وقال البيضاوي: "﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ (المائدة: ٢) إذن في الاصطيداء بعد زوال الإحرام ولا يلزم من إرادة الإباحة ههنا من الأمر دلالة الأمر الآتي بعد الحظر على الإباحة مطلقاً"^(٢).

وقال الألوسي: "ومن قال: إن حقيقة الأمر المذكور للإيجاب قال: إنه مبالغة في صحة المباح حتى كأنه واجب، وقيل: إن الأمر في مثله لوجوب اعتقاد الحل فيكون التجوز في المادة كأنه قيل: اعتقدوا حل الصيد وليس بشيء"^(٣).

وقال المظهرى: "وَإِذَا حَلَلْتُمْ مِنَ الْإِحْرَامِ فَاصْطَادُوا إذن فى الاصطيداء بعد تحريمه. وهذا الأمر للإباحة بقرينة الإجماع كما فى قوله تعالى ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ﴾ (الجمعة: ١٠)، ولا دليل فيه على أن الأمر بعد الحظر يكون للإباحة مطلقاً، فإن مقتضى

(١) أحكام القرآن: ٤٣/٣.

(٢) تفسير البيضاوي: ٢٩١/٢.

(٣) روح المعاني: ٢٢٩/٣.

الأمر المطلق الخالي عن القرائن هو الإيجاب كما برهن عليه في الأصول قال الله تعالى ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (النور: ٦٤)، وقال الله تعالى ﴿قَالَ مَا مَنَّكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ (الأعراف: ١٢)^(١).

وقال أبو الحسين البصري: قال قاضي القضاة: إن الأمة إنما حملت قول الله سبحانه وتعالى ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ (المائدة: ٢) وقوله سبحانه ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ (الجمعة: ١٠) على الإباحة لأنها علمت من قصد النبي ﷺ ضرورة أن الأشياء مباحة، لولا ما عرض فيها من إجماع، أو تشاغل بالصلاة وما أشبه ذلك^(٢).

وقال عبد العزيز البخاري: "وإنما فهم الإباحة فيما ذكروا من النظائر بقرائن غير الحظر المتقدم، فإنه لولا الحظر المتقدم لفهم منها الإباحة أيضاً، وهي أن الاصطياد وأخواتها شرعت حقاً للعبد فلو وجبت عليه لصارت حقاً عليه فيعود الأمر على موضوعه بالنقض"^(٣).

بينما ذهب بعض العلماء إلى أن الأمر بالاصطياد بعد الإجماع ليس من الأمر الوارد بعد النهي.

قال السرخسي: "ومن فروع هذا الفصل الأمر بعد الحظر، فالصحيح عندنا أن مطلقه للإيجاب أيضاً لما قررنا أن الإلزام مقتضى هذه الصيغة عند الإمكان إلا أن يقوم دليل مانع.

(١) التفسير المظهر: ٩٨٧/١.

(٢) المعتمد: ٧٧/١.

(٣) كشف الأسرار: ١٨٣/١.

وبعض أصحاب الشافعي يقولون: مقتضاه الإباحة لأنه لإزالة الحظر ومن ضرورته الإباحة فقط فكان الأمر قال: كنت منعتك عن هذا فرفعت ذلك المنع وأذنت لك فيه.

فاستدلوا على هذا بقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ ﴾ (الجمعة: ١٠).

ويقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ (المائدة: ٢) ولكننا نقول: إباحة الاصطياد للحلال بقوله: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيْبُ ﴾ (المائدة: ٥) الآية، لا بصيغة الأمر مقصودا به، وكذلك إباحة البيع بعد الفراغ من الجمعة بقوله: ﴿ وَأَحْلَ اللَّهُ النَّبَيْعَ ﴾ (البقرة: ٢٧٥) لا بصيغة الأمر، ثم صيغة الأمر ليست لإزالة الحظر ولا لرفع المنع، بل لطلب المأمور به، وارتفاع الحظر وزوال المنع من ضرورة هذا الطلب فإنما يعمل مطلق اللفظ فيما يكون موضوعا له حقيقة^(١).

وقال ابن عاشور: "﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ (المائدة: ٢) تصريح بمفهوم قوله ﴿ عَيْرُ حَيْلٍ الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرٌّ ﴾ (المائدة: ١) لقصد تأكيد الإباحة، فالأمر فيه للإباحة، وليس هذا من الأمر الوارد بعد النهي، لأن تلك المسألة مفروضة في النهي عن شيء نهيا مستمرا، ثم الأمر به كذلك، وما هنا إنما هو نهى مؤقت وأمر في بقيه الأوقات، فلا يجري هنا ما ذكر في أصول الفقه من الخلاف في مدلول صيغة الأمر الوارد بعد الحظر أهو الإباحة أو الندب أو الوجوب، فالصيد مباح بالإباحة الأصلية، وقد حرم في حالة الإحرام، إذا انتهت تلك الحالة رجع إلى إباحته"^(٢).

(١) أصول السرخسي: ١٩/١.

(٢) التحرير والتتوير المعروف بتفسير ابن عاشور: ١٨/٥.

المسألة الرابعة: إتيان الزوجة بعد تطهرها من الحيض:

ورد الأمر في القرآن الكريم بإتيان الزوجة بعد طهارتها من الحيض بقوله تعالى ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْتَ فَأَتُوهُنَّ﴾ (البقرة: ٢٢٢) وهذا أمر وارد بعد حظر حيث حرم الله إتيانهن أثناء الحيض بقوله تعالى ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَدْنَىٰ فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ (البقرة: ٢٢٢).

فهل الآية توجب إتيان الزوجة بعد التطهر ؟

ذهب جمهور العلماء إلى عدم وجوب إتيان الزوجة عقب التطهر من الحيض، حتى من القائلين بأن الأمر بعد الحظر للوجوب.

لكن هؤلاء اختلفوا في حكم إتيان الزوجة بعد تطهرها من الحيض، منهم من قال: أنه مباح، ومنهم من قال: إنه مندوب.

القول الأول: إن الأمر بعد الحظر يقتضي الإباحة:

قال الجصاص: "قوله تعالى ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْتَ فَأَتُوهُنَّ﴾ (البقرة: ٢٢٢) هو إطلاق من حظر وإباحة وليس هو على الوجوب كقوله تعالى ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ﴾ (الجمعة: ١٠)، ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ (المائدة: ٢)، وهو إباحة وردت بعد حظر^(١).

وقال الطبري: "فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَفَرَضَ جَمَاعُهُنَّ حِينَئِذٍ؟ قِيلَ: لَا. فَإِنْ قَالَ: فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ إِذَا: ﴿فَأَتُوهُنَّ﴾؟ قِيلَ: ذَلِكَ إِبَاحَةٌ مَا كَانَ مُنْعَ قَبْلَ ذَلِكَ مِنْ جَمَاعِهِنَّ وَإِطْلَاقٌ لِمَا كَانَ حُظْرَ فِي حَالِ الْحَيْضِ، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ

(١) أحكام القرآن: ٣٩/٢.

فَأَصْطَادُوا ﴿ (المائدة: ٢)، وَقَوْلُهُ ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾ (الجمعة: ١٠) وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ^(١).

وقال الطحاوي: "وَلَمْ يَكُنْ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَاتَوَهَّنْ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ (البقرة: ٢٢٢) عَلَى إيجابِ إِيْتَانِهِمْ عَلَيْهِمْ، وَلَكِنْ عَلَى إِطْلَاقِ ذَلِكَ لَهُمْ مِنْهُمْ كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بَعْدَ نَهْيِهِ عَنِ الْبَيْعِ بَعْدَ النَّدَاءِ لِلْجُمُعَةِ ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾ (الجمعة: ١٠)، لَيْسَ عَلَى إيجابِهِ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ وَلَكِنْ عَلَى إِيْاحْتِهِ إِثَاءَهُ لَهُمْ بَعْدَ حَظَرِهِ الَّذِي كَانَ حَظَرَهُ عَلَيْهِمْ، وَكَمَا قَالَ بَعْدَ تَحْرِيمِهِ لِصَيْدِ الْبَرِّ عَلَى الْمُحْرِمِينَ ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ (المائدة: ٢) وَلَيْسَ عَلَى إيجابِهِ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، وَلَكِنْ عَلَى إِيْاحْتِهِ ذَلِكَ لَهُمْ، وَعَلَى مَعْنَى إِطْلَاقِهِ لَهُمْ مَا قَدْ كَانَ حَظَرُهُ عَلَيْهِمْ مِنْهُ قَبْلَ أَنْ يَحْلُوا^(٢).

وقال الماوردي: "فَصَارَ الْأَمْرُ بِالْكِتَابَةِ وَإِذَا بَعْدَ حَظَرِهَا، فَاقْتَضَى أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْإِيْاحَةِ دُونَ الْوُجُوبِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ فَإِذَا تَطَهَّرْتَ فَأَتُومِرْ ﴾ (البقرة: ٢٢٢)^(٣).

القول الثاني: إن الأمر بعد الحظر يقتضي الندب:

قال ابن كثير: "وقوله: ﴿ فَإِذَا تَطَهَّرْتَ فَأَتُومِرْ ﴾ (البقرة: ٢٢٢) فيه ندب وإرشاد إلى غشيانهم بعد الاغتسال، وذهب ابن حزم إلى وجوب الجماع بعد كل حيضة، لقوله ﴿ فَإِذَا تَطَهَّرْتَ فَأَتُومِرْ ﴾ (البقرة: ٢٢٢) وليس له في ذلك مستند؛ لأن هذا أمر بعد الحظر^(٤).

(١) جامع البيان: ٧٣٣/٣.

(٢) أحكام القرآن: ١٢٩/١.

(٣) الحاوي: ٣١٥/١٨.

(٤) تفسير ابن كثير: ٥٨٧/١.

بينما حمل بعض العلماء هذه المسألة على الإباحة لدليل وقرائن غير الحظر المتقدم.

قال القرطبي: "قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ (المائدة: ٢) أمر بإباحة، بإجماع الناس، رفع ما كان محظورا بالإحرام؛ حكاة كثير من العلماء وليس بصحيح، بل صيغة "افعل" الواردة بعد الحظر على أصلها من الوجوب؛ وهو مذهب القاضي أبي الطيب وغيره؛ لأن مقتضي الوجوب قائم وتقدم الحظر لا يصلح مانعا؛ دليله قوله تعالى ﴿فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ (التوبة: ٥) فهذه "افعل" على الوجوب؛ لأن المراد بها الجهاد، وإنما فهمت الإباحة هناك وما كان مثله من قوله: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ (الجمعة: ١٠)، ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْتَ فَأَتَوْهُنَّ﴾ (البقرة: ٢٢٢) من النظر إلى المعنى والإجماع، لا من صيغة الأمر. والله أعلم^(١).

القول الثالث: إن الأمر بعد الحظر يقتضي الوجوب، كما لو لم يتقدمه حظر:

حيث ذهب ابن حزم إلى وجوب إتيان الزوجة عقب تطهرها من الحيض^(٢).

المسألة الخامسة: حلق الرأس في وقت النسك:

قال تعالى ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ (البقرة: ١٩٦)، هذا أمر

(١) الجامع لأحكام القرآن: ٤٤/٦.

(٢) انظر: الإحكام في أصول الأحكام: ٣٣٤/٣.

بعد حظر، حيث جعل الله عز وجل بلوغ الهدي محله غاية للحظر، وأمر بالحلوق بعد الغاية.

فعلى ماذا يحمل؟

أولاً: القائلون بأن الأمر بعد الحظر يقتضي الوجوب، أو برجوع الأمر إلى ما كان عليه قبل الحظر، فقد حملوا المسألة على الوجوب.

ثانياً: والقائلون بأن الأمر بعد الحظر للاستحباب، أو للإباحة، أو للتوقف، حملوا أيضاً الآية على الوجوب، ولكن وجوب الحلوق لم يستفد من الآية، بل من دليل خارج عن الآية وهو قوله تعالى ﴿ثُمَّ لَيَقْعُنَّ عَنْ نَفْسِهِمْ﴾ (الحج: ٨٤)، ومن فعل الرسول ﷺ، وقوله: (خذوا عني مناسككم) (١)(٢).

قال السرخسي: "وأبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى قالوا الحلوق إنما يكون نسكاً بعد أداء الأفعال فأما قبل أداء الأفعال فهو جناية فإذا تحقق عجزه عن ترتيب الحلوق على سائر الأفعال لا يلزمه أن يأتي به وإنما تحلله بالهدي هنا والدليل عليه أن الله تعالى نهى المحصر عن الحلوق حتى يبلغ الهدي محله بقوله تعالى ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ (البقرة: ١٩٦) فذلك دليل الإباحة بعد بلوغ الهدي محله لا دليل الوجوب" (٣).

وقال القاضي عياض: "وقد اختلفوا في الحلاق، فمذهبنا أنه عند التحلل نسك مشروع لأجل ظاهر الحديث، ولقوله سبحانه ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ مُحْلِقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ﴾ (الفتح: ٢٧) فوصفهم

(١) الحديث أخرجه مسلم في كتاب الحج، باب: استحباب رمي جمره العقبة.

(٢) انظر: المنتقى: ٤٤٣/٢؛ إكمال المعلم: ١٩٧/٤؛ العدة: ٢٦٠/١.

(٣) المبسوط: ١٢٧/٤.

بذلك يقتضى كونه مشروعاً، وقال الشافعى: ليس بنسك وهو مباح كاللباس والطيب لأنه ورد بعد الحظر فحمل على الإباحة، ولأنه لو حلق فى حال الحج لافتدى كما إذا لبس وتطيب، ولو كان من النسك لم يلزمه فدية، كما لو رمى الجمار قبل وقتها^(١).

وقال الباجي: "الْحِلَاقُ وَالنَّقْصِيرُ هَلْ هُوَ نُسُكٌ أَوْ تَحَلُّ؟ لَنَا أَنَّهُ نُسُكٌ مِنْ مَنَاسِكَ الْحَجِّ وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ وَلَهُ قَوْلٌ آخَرُ إِنَّهُ مُبَاحٌ بَعْدَ الْحَظَرِ يَمْنَعُ الْإِحْرَامَ فَإِذَا زَالَ الْإِحْرَامُ زَالَ تَحْرِيمُهُ لِلْحِلَاقِ وَتَقْلِيمِ الْأُظْفَارِ وَلَيْسَ الثَّيَابُ"^(٢).

قال الماوردي: "وَفِي الْحِلَاقِ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: نُسُكٌ يُتَحَلَّلُ بِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَتَذْكُرَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ عَزِيزٌ مُخَلِّتٌ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ﴾ (الفتح: ٢٧)، فَوَصَفَ نُسُكُهُم بِالْحِلَاقِ أَوْ النَّقْصِيرِ فَقَدْ عَلَى أَنَّهُ نُسُكٌ...

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: إِنَّهُ إِبَاحَةٌ بَعْدَ حَظَرٍ وَهُوَ أَقْبَسُ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ (البقرة: ١٩٦)، فَحَظَرَ الْحَلْقَ، وَجَعَلَ لِحَظَرِهِ غَايَةً وَهُوَ التَّحَلُّ، فَلَمْ يَجْزَ أَنْ يَكُونَ نُسُكًا يَقَعُ بِهِ التَّحَلُّ؛ وَلِأَنَّ الْأَمْرَ الْوَارِدَ بَعْدَ الْحَظَرِ يَقْتَضِي الْإِبَاحَةَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ (المائدة: ٢)، فَكَذَا الْأَمْرُ بِالْحَلْقِ بَعْدَ تَقْدِمِ حَظَرِهِ يَقْتَضِي الْإِبَاحَةَ؛ وَلِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ لَوْ فَعَلَهُ فِي غَيْرِ وَقْتِهِ لَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ، لَمْ يَكُنْ فَعَلُهُ فِي وَقْتِهِ نُسُكًا، كَالطَّيِّبِ وَاللَّبَاسِ وَتَقْلِيمِ الْأُظْفَارِ، وَيَنْعَكِسُ بِالرَّمْيِ وَالطَّوَافِ وَالسَّغْيِ مِنْ حَيْثُ كَانَ نُسُكًا فِي وَقْتِهِ، لَمْ

(١) إكمال المعلم: ١٩٧/٤.

(٢) المنتقى: ٤٤٣/٢.

تَجِبَ فِيهِ الْفِدْيَةُ بِتَقَدُّمِهِ قَبْلَ وَقْتِهِ، فَلَمَّا كَانَ الْخَلْقُ مُوجِبًا لِلْفِدْيَةِ قَبْلَ وَقْتِهِ، ثَبَتَ أَنَّهُ لَيْسَ بِنُسْكَ فِي وَقْتِهِ^(١).

قال ابن قدامة: "وَهَلْ يَلْزَمُهُ الْخَلْقُ أَوْ التَّقْصِيرُ مَعَ ذَنْحِ الْهَدْيِ أَوْ الصِّيَامِ؟ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ، أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهُ.

وَهُوَ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنِ أَحْمَدَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَ الْهَدْيِ وَحْدَهُ، وَلَمْ يَشْرُطْ سِوَاهُ.

وَالثَّانِيَةُ، عَلَيْهِ الْخَلْقُ أَوْ التَّقْصِيرُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَلَقَ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ، وَقَعَلَهُ فِي النَّسْكِ دَلًّا عَلَى الْوُجُوبِ.

وَلَعَلَّ هَذَا يَنْبَنِي عَلَى أَنَّ الْخَلْقَ نُسْكَ، أَوْ إِطْلَاقَ مِنْ مَحْظُورٍ^(٢).

خلاصة القول:

١/ إن الجمهور يرون أن الحلق من النسك المأمور به في غير موضع، مما يدل على أن وجوبه ليس مكتسباً من القاعدة، وإنما وجوبه بسبب ما دل عليه من الأدلة الموجبة.

٢/ أما الشافعية، والحنابلة فذهبوا في قول إلى إعمال قاعدة الأمر بعد الحظر.

المسألة السادسة: ادغار لحوم الأصاحي :

قال ﷺ قَالَ: (كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَصَاحِي، فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، فَكُلُوا، وَادَّخِرُوا)^(٣).

(١) الحاوي: ٣٨٨/٤.

(٢) المغني: ٥٤/٧.

(٣) تقدم تخريجه.

هذا أمر بعد حظر، فهل يحمل على الوجوب، أو الإباحة، أو النذب...
اتفق عامة أهل العلم على أن الأوامر في هذه الأحاديث على النذب، أو
الإباحة؛ لأن الأمر فيها جاء بعد الحظر فيحمل على النذب، أو الإباحة.

وتفصيل ذلك كالآتي:

أولاً: القائلون بأن الأمر بعد الحظر للإباحة، فلا إشكال عندهم في
المسألة.

ثانياً: القائلون بأن الأمر بعد الحظر يقتضي الوجوب، أو النذب، أو
التوقف. قالوا: إن العدول بالمسألة عن مقتضاها إنما كان لأدلة وقرائن
أخرى غير تقدم الحظر.

قال العيني: "قال الكرمانى: فإن قلت فهل يجب الأكل من لحمها لظاهر
الأمر وهو قوله ﴿فَكُلُوا﴾، قلت: ظاهره حقيقة في الوجوب إذا لم تكن قرينة
صارفة عنه، وكان ثمة قرينة على أنه لرفع الحرمة أي للإباحة، ثم إن
الأصوليين اختلفوا في الأمر الوارد بعد الحظر أهو للوجوب، أم للإباحة،
ولئن سلمنا أنه الوجوب حقيقة فالإجماع هنا مانع من الحمل عليها"^(١).

ولم يرتض المرداوي هذا التعليل حيث قال: "والأصل عدم دليل سوى
الحظر، والإجماع حادث بعد - ﷺ -"^(٢).

وقال عبد العزيز البخاري: "وإن كان بعد الحظر فثبت بما ذكرنا أن
الحظر المتقدم لا يصلح قرينة لصرف الصيغة عن الوجوب إلى الإباحة كما
أن الإيجاب المتقدم لا يصلح قرينة لصرف النهي الوارد بعده عن التحريم

(١) عمدة القارئ: ١٢٥/٣١.

(٢) التحبير: ٢٢٤٧/٥. وانظر: شرح الكوكب المنير: ٥٨/٣.

إلى الكراهة أو التنزيه بالاتفاق ؛ وإنما فهم الإباحة فيما ذكروا من النظائر بقرائن غير الحظر المتقدم، فإنه لولا الحظر المتقدم لفهم منها الإباحة أيضاً، وهي أن الاصطياد وأخواتها شرعت حقاً للعبد، فلو وجبت عليه لصارت حقاً عليه فيعود الأمر على موضوعه بالنقض^(١).

قال ابن قدامة: "ويجوز ادخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث في قول عامة أهل العلم"^(٢).

قال العيني: "الحديث دلالة على أن تحريم ادخار لحم الأضاحي كان لعلها فلما زالت العلة زال التحريم"^(٣).

بينما ذهب فريق آخر إلى أن هذه المسألة ليست من مسائل الأمر بعد الحظر، وإنما هو من باب النسخ.

قال الباجي: "أنه ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ بَعْدَ ثَلَاثٍ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: (كُلُوا وَتَزَوَّدُوا وَاتَّخِرُوا) وَإِذَا وَرَثَتِ الْإِبَاحَةُ بَعْدَ الْحَظَرِ فَهُوَ حَقِيقَةُ النَّسْخِ"^(٤).

وقال القرطبي: قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿فَكُلُوا مِنْهَا﴾ (الحج: ٢٨) نَاسِخٌ لِفَعْلِهِمْ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا يُحَرِّمُونَ لُحُومَ الضَّحَايَا عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَا يَأْكُلُونَ مِنْهَا - كَمَا قُلْنَا فِي الْهَدَايَا - فَنَسَخَ اللَّهُ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا﴾ (الحج: ٢٨)^(٥).

(١) كشف الأسرار: ١/١٨٣.

(٢) المغني: ١١/١٠٩.

(٣) عمدة القارئ: ٣١/١٢٥.

(٤) المنتقى: ٣/١١٠.

(٥) الجامع لأحكام القرآن: ١٢/٤٦.

وقال الشنقيطي: "اعلم أن منع ادّخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث منسوخ. فقد دلت الأحاديث الصحيحة، على أنه - ﷺ - منع ادّخار لحم الأضاحي بعد ثلاث، ومنع المضحي بأن يأكل من أضحيته، بعد ثلاث، ثم نسيخ ذلك، وصار الأكل والادّخار منها مباحاً مطلقاً"^(١).

المسألة السابعة: حمل السلاح في صلاة الخوف؛

أمر الله عز وجل بحمل السلاح في صلاة الخوف في قوله تعالى ﴿وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ﴾ (النساء: ١٠٢) بعد حظر حمل السلاح في الصلاة في غير الخوف..

اختلف العلماء فيه إلى قولين:

القول الأول: الأمر بحمل السلاح في صلاة الخوف مستحب:

وهو قول الحنفية، والحنابلة، والشافعي في الجديد.

قال من لا خسر: "حمل السلاح في الصلاة عند الخوف مستحب عندنا لما واجب كما قاله الشافعي ومالك عملاً بظاهر الأمر في قوله تعالى ﴿وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ﴾ (النساء: ١٠٢) الآية قلنا هو محمول على الذنب؛ لأن حملته ليس من أعمالها فلا يجب فيها كما في البرهان"^(٢).

قال الماوردي: "وهذا صحيح ليس يختلف مذهبه في استخفاف أخذه والأمر به، وإنما قوله في إيجابه فقال في القديم: أخذه في الصلاة واجب، وقال في الجديد: أخذه في الصلاة استخفاف."

(١) أضواء البيان: ٢٢١/٥.

(٢) درر الحكام: ١٨٤/٢.

وَذَكَرَ أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا أَنَّ الْمَسْأَلَةَ عَلَى قَوْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا: إِنَّ أَخْذَهُ وَاجِبٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ﴾ (النساء: ١٠٢)، فَكَانَ الْأَمْرُ بِأَخْذِهِ ذَالاً عَلَى وَجُوبِهِ...

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: إِنَّ أَخْذَهُ اسْتِحْبَابٌ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِأَخْذِهِ لِعُذْرِ فَقْدَمِ حَظَرِهِ لِأَنَّهُ عَمَلٌ فِي الصَّلَاةِ وَالْأَمْرُ بَعْدَ الْحُظَرِ يَقْتَضِي الْإِبَاحَةَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ (المائدة: ٢)^(١).

قال ابن قدامة: "ويستحب أن يحمل السلاح في صلاة الخوف لقول الله تعالى: ﴿وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ﴾ (النساء: ١٠٢)....، قال أصحابنا: ولا يجب حمل السلاح وهذا قول أبي حنيفة وأكثر أهل العلم وأحد قولي الشافعي"^(٢).

القول الثاني: الأمر بحمل السلاح في صلاة الخوف واجب:

وهو قول مالك، والشافعي في القديم، وداود الظاهري، ومال إليه ابن قدامة.

قال ابن العربي: "إِذَا صَلَّوْا أَخَذُوا سِلَاحَهُمْ عِنْدَ الْخَوْفِ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَهُوَ نَصُّ الْقُرْآنِ"^(٣).

وقال الرافعي: "في المسألة قولان: أحدهما: إنه يجب لظاهر قوله ﴿وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ﴾ (النساء: ١٠٢)"^(٤).

(١) الحاوي: ٤٦٧/٢.

(٢) المغني: ٢٦٣/٢.

(٣) أحكام القرآن: ٤٦٨/٢.

(٤) الشرح الكبير: ٦٤٣/٤.

وقال ابن قدامة: "ويحتمل أن يكون واجبا وبه قال داود و الشافعي في القول الآخر، والحجة معهم لأن ظاهر الأمر الوجوب، وقد اقترن به ما يدل على إرادة الإيجاب به وهو قوله تعالى ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أَذًى مِّن مَّطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَّرْضَىٰ أَن تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ﴾ (النساء: ١٠٢) (١).

ولم يقل أحد من العلماء فيما اطلعت عليه من قال بأن الأمر بحمل السلاح في صلاة الخوف مباح إلا فيما ذكره الماوردي وإن كان فيه نوع اضطراب حيث قال: "وَالْقَوْلُ الثَّانِي: إِنَّ أَخْذَهُ اسْتِحْبَابٌ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِأَخْذِهِ لِعَذْرِ فَقَدَّمَ حَظْرَهُ لِأَنَّهُ عَمَلٌ فِي الصَّلَاةِ، وَالْأَمْرُ بَعْدَ الْحَظْرِ يَقْتَضِي الْإِبَاحَةَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ (المائدة: ٢) (٢).

وخلاصة القول: إنه يمكن توجيه المسألة على النحو الآتي:

أ/ القائلون بأن الأمر بعد الحظر يقتضي الوجوب فقد حملوا المسألة على الوجوب.

ب/ والقائلون بأن الأمر بعد الحظر للاستحباب حملوا أيضا المسألة على الاستحباب.

ج/ أما القائلون بأن الأمر بعد الحظر للتوقف، أو للإباحة فقد عدلوا بالصيغة عن مقتضاها للدليل وقرائن غير تقدم الحظر.

قال ابن قدامة: "... وقد اقترن به ما يدل على إرادة الإيجاب به وهو قوله تعالى ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أَذًى مِّن مَّطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَّرْضَىٰ أَن تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ﴾ (النساء: ١٠٢) (٣).

(١) المغني: ٢/٢٦٣.

(٢) النكت والعيون: ٢/٣٤٠.

(٣) المغني: ٢/٢٦٣.

وأكتفي بتفصيل ما قدمت، ثم أشير إلى غيرها، لأن تفصيل الكل ليس هو غرض الدراسة بقدر أن الغرض إبراز الفكرة الأساس وهذا يحصل بتفصيل البعض.

ومن هذه المسائل التي سأشير إليها بغير تفصيل:

مسألة (١): الأمر بالانتشار بعد صلاة الجمعة:

قال تعالى ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾ (الجمعة: ١٠).

ذهب بعض أهل العلم إلى أن هذه الآية أمر بعد حظر^(١).

وقد اعترض على ذلك الحافظ ابن حجر - رحمه الله -

قال ابن حجر: قول الله عز و جل ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ ﴾ (الجمعة: ١٠) الآية أورد فيه حديث سهل بن سعد في قصة المرأة التي كانت تطعمهم بعد الجمعة ف قيل أراد بذلك بيان أن الأمر في قوله: (فانتشروا، وابتغوا) للإباحة لا للوجوب؛ لأن انصرافهم إنما كان للغداء ثم للقاتلة عوضاً مما فاتهم من ذلك في وقته المعتاد لاشتغالهم بالتأهب للجمعة ثم بحضورها، ووهم من زعم أن الصارف للأمر عن الوجوب هنا كونه ورد بعد الحظر؛ لأن ذلك لا يستلزم عدم الوجوب، بل الإجماع هو الدال على أن الأمر المذكور للإباحة. وقد جنح الداودي إلى أنه على الوجوب في حق من يقدر على الكسب وهو قول شاذ نقل عن بعض الظاهرية^(٢).

(١) انظر: الإحكام: ١٩٨/٢؛ العدة: ٢٥٦/١؛ أحكام القرآن للجصاص: ٣٤٣/٥؛ شرح

الكوكب المنير: ٥٨/٣؛ عمدة القارئ: ٢٠٨/١٠.

(٢) فتح الباري: ٤٢٧/٢.

وقد رُدَّ ذلك بأن دلالة الصيغة على الإباحة كانت في حياته ﷺ، ولا إجماع في عهده ﷺ، بل هو حادث بعده.

قال المرداوي: "والأصل عدم دليل سوى الحظر، والإجماع حادث بعده" (١).

مسألة (٢): قتل الفواسق في الحرم:

قال ﷺ: (خَمْسٌ فَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ الْفَأْرَةُ وَالْعَقْرَبُ وَالْحُدْيَا وَالْغُرَابُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ) (٢).

قال ابن حجر: "وأمر بقتل العقرب والحية والفأرة والحدأة للمحرم، لكن هذا الأمر ورد بعد الحظر لعموم نهى المحرم عن القتل فلا يكون للوجوب ولا للندب" (٣).

مسألة (٣): أمر العائض بالصلاة بعد الطهر:

قال ﷺ: (إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَ بِالْحَيْضَةِ فَإِذَا أَقْبَلَتْ الْحَيْضَةُ فَاتْرُكِي الصَّلَاةَ فَإِذَا ذَهَبَ قَنْدَرُهَا فَاغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّي) (٤).

قال ابن حجر: "وقوله: (وصلّي) أمر بالصلاة بعد إدبار الحيضة حيث نهاها عن الصلاة في وقت إقبالها، والأمر بعد الحظر يعيد الأمر إلى ما كان عليه، عند كثير من الفقهاء: وقد كانت الصلاة عليها واجبة قبل الحيض، فكذاك بعدها.

(١) التعبير: ٢٢٤٧/٥.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) فتح الباري: ٣٧/٤.

(٤) تقدم تخريجه.

وأما على قول من يقول: لا يقتضي غير الإباحة، فقد يقال: إن هذا الأمر اقتضى إطلاق الصلاة والإذن فيها بعد حظرها، فصارت الصلاة مباحة بعد حظرها، فإن كانت نافلة فهي غير محظورة، وإن كانت مفروضة اكتفي في الاستدلال على فرضيتها بالأدلة العامة الدالة على افتراض الصلاة على كل مسلم^(١).

مسألة (٤): إباحة التمتع بالنساء بعد التحلل من الإحرام:

أن النبي ﷺ أمر من حج قارناً ولم يسق الهدي بالتمتع بعد الطواف والسعي، فقال: "أحلوا وأصيبوا من النساء"، فلم يفهم الصحابة التحريم، ولعل ذلك لأنه أمر بعد حظر.

عن ابن جريج قال أخبرني عطاء سمعت جابر بن عبد الله في أناس معه قال أهللنا أصحاب رسول الله ﷺ في الحج خالصاً ليس معه عمره قال عطاء قال جابر فقدم النبي ﷺ صبح رابعة مضت من ذي الحجة فلما قدمنا أمرنا النبي ﷺ أن نحل وقال (أحلوا وأصيبوا من النساء)، قال عطاء قال جابر وكتم يعزيم عليهم ولكن أحلهم لهم فبلغه أنا نقول لما لم يكن بيننا وبين عرفة إلا خمس أمرنا أن نحل إلى نسائنا فنأتي عرفة نقتطع مذاكيرنا المذبي (المنبي) قال ويقول جابر بيده هكذا وحركها فقام رسول الله ﷺ فقال: (قد علمتم أنني أتقاكم لله وأصنقكم وأبركم ولولا هذبي لحللت كما تحلون فحلوا فلو استقبلت من أمري ما استدبرت ما أهديت)، فحللنا وسمعنا وأطعنا^(٢).

قوله ﷺ: (أصيبوا...) جامعوا النساء، وهذا الأمر للإباحة وليس

(١) فتح الباري: ٤٤٦/١.

(٢) تقدم تخريجه.

للعجوب ؛ لأنه جاء بعد الحظر، أي المنع من معاشره النساء حال الإحرام.

مسألة (٥): الانتباز:

قال ﷺ: (ونهيكم عن الانتباز فانتبذوا)^(١).

قال عبد العزيز البخاري: "احتج من قال بأنه يفيد الإباحة بأن هذا النوع من الأمر للإباحة في أغلب الاستعمال كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ (المائدة: ٢) ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ (الجمعة: ١٠)، ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْتَ فَأَتَوْهُ﴾ (البقرة: ٢٢٢)، وقوله عليه السلام: (كنت نهيتكم عن الدباء والحنتم والنقير والمزفت ألا فانتبذوا)^(٢).

بينما ذهب بعض العلماء إلى أن هذه المسألة من باب النسخ.

قال النووي: وأما معنى النهي عن هذه الأربع فهو أنه نهى عن الانتباز فيها وهو أن يجعل في الماء حبّات من تمر أو زبيب أو نحوهما ليحلوا ويشرب. وإنما خصت هذه بالنهي لأنه يسرع إليه الإسكار فيها فيصير حراماً نجساً ويتطل مآلئته فنهى عنه لما فيه من إتلاف المال ولأنه ربماً شربه بعد إسكاره من ثم يطلع عليه. ولم ينه عن الانتباز في أسقية الأدم بل أذن فيها لأنها لبرقتها لا يخفى فيها المسكر. بل إذا صار مسكراً شقها غالباً. ثم إن هذا النهي كان في أول الأمر ثم نسخ بحديث بريدة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: "كنت نهيتكم عن الانتباز إلا في الأسقية فانتبذوا في كل وعاء ولما تشربوا مسكراً"، هذا الذي ذكرناه من كونه منسوخاً هو مذهبنا ومذهب جماهير العلماء. قال الخطابي: القول بالنسخ هو أصح الأقاويل.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) كشف الأسرار: ١/١٨٢.

قَالَ: وَقَالَ قَوْمٌ: التَّحْرِيمُ بَاقٍ، وَكَرِهُوا الْإِنْتِبَازَ فِي هَذِهِ الْأَوْعِيَةِ. ذَهَبَ إِلَيْهِ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَهُوَ مَرْوِي عَنْ ابْنِ عُمرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا^(١).

وقال ابن بطال: "ثبت بهذه الآثار نسخ ما جاء في النهي عن الانتباز في الأوعية، و ثبتت إباحة الانتباز في الأوعية كلها"^(٢).

• المطالب الثاني: مسائل مختلف فيها بين تصنيفها:

في الأمر بعد الحظر أم لا.

المسألة الأولى: النظر إلى المخطوبة بعد العزم على نكاحها:

ورد الأمر بالنظر إلى المخطوبة بعد العزم على نكاحها فعن المغيرة بن شعبة قال: خطبت امرأة، فقال لي النبي ﷺ: (هل نظرت إليها؟ قلت: لا، قال: فانظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما)^(٣).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلاً أراد أن يتزوج امرأة من الأنصار، فقال له النبي ﷺ: (انظر إليها فإن في أعين نساء الأنصار شيئاً)^(٤). فهذان أمران واردان بعد الحظر وهو تحريم النظر إلى الأجنبية عند خوف الفتنة^(٥).

(١) شرح النووي: ٨٦/١.

(٢) شرح صحيح البخاري: ٥٦/٦.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) أخرجه مسلم في كتاب النكاح، باب: النظر إلى وجه المرأة وكفيها لمن يريد تزوجها.

(٥) انظر: تفسير البغوي: ٣٦٨/٦؛ الإبهاج: ٥٤/٣؛ حاشية العطار: ١٩٩/٣؛ التمهيد

للإسنوي: ص ٢٧٢؛ القواعد والفوائد الأصولية: ص ١٦٩.

اتفق الفقهاء على مشروعية نظر الخاطب إلى المخطوبة، واختلفوا في حكم هذا النظر على قولين:

القول الأول: الإباحة.

وبه قال الحنفية:

قال السرخسي: "....وكذلك إن كان أراد أن يتزوجها فلا بأس بأن ينظر إليها"^(١).

وبعض الشافعية:

قال الماوردي: "فإذا أراد أن يتزوج المرأة جاز له أن ينظر إلى وجهها وكفيها لا غير"^(٢).

وهو مذهب مالك:

قال ابن القطان: ".... ومذهب مالك: الجواز إذا كان بإذنها ينظر إلى وجهها كما ينظر في الشهادة لها وعليها"^(٣).

وهو المذهب عند الحنابلة:

قال المرداوي: "ويجوز لمن أراد خطبة امرأة النظر هذا المذهب، أعني أنه يباح"^(٤).

(١) المبسوط: ٢٦٦/١٠، وانظر أيضاً: الاختيار: ١٦٧/٤؛ العناية شرح الهداية: ٢٣٣/١٤؛ بدائع الصنائع: ٤٨٦/١٠؛ تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق: ٣٦١/١٦؛ حاشية ابن عابدين: ٢٦٢/٢؛ درر الحكام: ٤٨١/٣؛ تكملة شرح فتح القدير: ٢٧/١٠.

(٢) الحاوي: ٣٤/٩، وانظر: البيان: ١٢١/٩.

(٣) مختصر كتاب النظر في أحكام النظر بحاسة البصر: ص ٢٢٢.

وانظر: إرشاد المسالك: ١٣١/١؛ عقد الجواهر الثمينة: ٤٠٩/٢؛ الذخيرة: ١٩١/٤.

(٤) الإنصاف: ١٦/٨، وانظر: الفروع: ١٥٢/٥؛ شرح منتهى الإرادات: ٣١٧/٤؛

كشاف القناع: ٨٠/٥؛ المبدع: ٧/٧-٨؛ المغني مع الشرح الكبير: ٤٥٣/٧.

القول الثاني: الاستحباب:

وبه قال أكثر المالكية:

قال الخرشي: "يندب لمن أراد نكاح امرأة إذا رجا أنها ووليها يجيبانه إلى ما سأل، وإلا حرم، نظر وجهها وكفيها فقط بعلمها بلا لذة" (١).

وأكثر الشافعية:

قال الرافعي: "إذا رغب في نكاح امرأة نظر إليها. وهذا النظر مستحب أو مباح مجرد؟ الأول: أصح" (٢).

وبعض الحنابلة:

قال البهوتي: "ويسن لمن أراد خطبة امرأة وغلب على ظنه إجابته النظر، جزم به الحلواني، وابن عقيل، وصاحب الترغيب وغيرهم، وقال المرداوي: وهو الصواب" (٣).

ومن ذهب في القاعذة إلى أن الأمر بعد الحظر للوجوب فإنه لم يحمل هذه المسألة على الوجوب كالشيرازي حيث قال عن هذه المسألة: "وإذا أراد نكاح امرأة فله أن ينظر إلى وجهها وكفيها" (٤).

(١) حاشية الخرشي: ١٢٢/٤. وانظر أيضاً: حاشية الدسوقي: ٢/٢١٥؛ شرح الزرقاني

على مختصر خليل: ١٦٢/٢؛ جواهر الأكليل: ١/٢٧٥؛ مواهب الجليل من أدلة خليل: ١٥/٣؛ مختصر كتاب النظر في أحكام النظر بحاسة البصر: ص ٢٢٢.

(٢) العزيز شرح الوجيز: ٧/٤٦٩. وانظر أيضاً: التهذيب: ٥/٢٣٤؛ كفاية الأخيار:

٢/٨٤؛ منهاج الطالبين: ٢/٤١٣؛ نهاية المحتاج: ٦/١٨٣؛ مغنى المحتاج: ٣/١٢٨؛

روضه الطالبين: ٧/١٩.

(٣) كشف القناع: ٥/٨٠. وانظر: الإنصاف: ٨/١٦.

(٤) المهذب: ٤/١١٤.

ومن ذهب في قاعدة الأمر بعد الحظر للتوقف بين الإباحة والحظر كالغزالي فقد حمل هذه المسألة على الاستحباب حيث قال: "في النظر إليها يعد الرغبة في نكاحها وذلك مستحب" (١).

وقال أيضاً: "ولذلك يستحب النظر إليها قبل النكاح فإنه أحرى أن يؤدم بينهما" (٢).

وخلاصة القول:

أن العلماء - رحمهم الله - دار حكمهم في هذه المسألة بين الإباحة والندب.

أما الذين ذهبوا إلى القول بإباحة النظر فهو بناء على قاعدة الأمر بعد الحظر للإباحة.

أما الذين قالوا بأن الأمر بعد الحظر للوجوب، أو التوقف...، فإنهم عدلوا بهذه المسألة لوجود قرينة، وهو تعليقه ﷺ.

قال ابن اللحام: "لأنه وإن كان أمراً بعد حظر لكنه معلل بعلّة تدل على أنه أريد بالأمر الندب وهي قوله ﷺ: (فهو أحرى أن يؤدم بينهما)" (٣).

ولا أعلم بحسب إطلاعي على كتب المذاهب الأربعة من قال بوجوب النظر بخلاف الظاهرية.

المسألة الثانية: الكتابة:

اتفق الفقهاء على مشروعية كتابة السيد عبده حيث ورد الأمر في القرآن

(١) الوسيط: ٢٨/٥.

(٢) إحياء علوم الدين: ٣٦/٢.

(٣) القواعد والفوائد الأصولية: ص ١٤١. والحديث تقدم تخريجه.

الكريم بمكاتبة العبد قال تعالى ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ (النور: ٣٣)، بعد الحظر، إذ الكتابة من السيد هو بيع ماله بماله وهو محظور، فلما ورد الشرع بطلبه كان مأذونا فيه.

لكن هل يجب على السيد مكاتبة عبده إذا طلب منه ذلك؟

اختلف العلماء في ذلك إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: إنه واجب:

ذهب إلى هذا القول: عطاء بن أبي رباح، وعمرو بن دينار، والضحاك بن مزاحم، وهو مذهب داود، ورواية عن الإمام أحمد. بناء على أن الأمر في قوله تعالى ﴿فَكَاتِبُوهُمْ﴾ (النور: ٣٣) للوجوب.

قال ابن عبد البر: "وأما اختلاف أهل العلم في معنى قوله تعالى ﴿فَكَاتِبُوهُمْ﴾ (النور: ٣٣) فهل هي على الوجوب أو على الندب والإرشاد فإن مسروق بن الأجدع، وعطاء بن أبي رباح، وعمرو بن دينار، والضحاك بن مزاحم، وجماعة أهل الظاهر كانوا يقولون واجب على كل من سأل مملوكه وعلم عنده خيراً أن يعقد له كتابته مما يتراضيان به"^(١).

قال عبد الرحمن بن قدامة: "إذا سأل العبد سيده مكاتبته استحب به إجابته إذا علم فيه خيراً". وعن أحمد أنها واجبه إذا دعى العبد المكتسب سيده إليها، وهو قول عطاء، والضحاك، وعمرو بن دينار، وداود"^(٢).

(١) الاستنكار: ٣٥٣/٧.

(٢) الشرح الكبير: ٣٣٩/١٢. وانظر أيضاً: الكافي: ٣٣٣/٢؛ التمهيد لابن عبد البر:

١٦٧/٢٢، الاستنكار: ٣٨١/٧؛ عمدة القارئ: ٨٧/٧؛ المحلى: ٢٤٦/٩.

القول الثاني: إنه مندوب.

وهو قول الحنفية:

قال الموصلي: "الكتابة مستحبة مندوبة قال تعالى ﴿فَكَابِتُهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ (النور: ٣٣)، والمراد النذب؛ لأن الإيجاب غير مراد بالإجماع، ولو حملناه على الجواز يلزم ترك العمل بالشرط لأنها جائزة بدونها بالإجماع" (١).

وبعض المالكية:

قال النفراوي: "دل على مشروعيتها الكتاب والسنة وإجماع الأمة..... والمراد بالجواز النذب، قال خليل: نذب مكاتبة أهل تبرع حيث كان العبد له قدرة على الكسب" (٢).

وأكثر الشافعية:

قال النووي: "والكتابة سنة" (٣).

وقال زكريا الأنصاري: "... وهي مستحبة لا واجبة وإن طلبها الرقيق" (٤).

(١) الاختيار: ٣٧/٤. وانظر أيضاً: المبسوط: ٣٠٥/٩؛ العناية شرح الهداية: ٤٨٢/١٢؛

تبيين الحقائق: ٢٦٨/٥؛ فتح القدير: ٢٦٢/٢؛ اللباب شرح الكتاب: ٣٠٧/١؛ تحفة الفقهاء: ٢٨١/٢؛ بدائع الصنائع: ١١١/٩؛ بيان مشكل الآثار: ٧٥/٦.

(٢) الفواكه الدواني: ٢٢١/٣. وانظر أيضاً: حاشية الدسوقي: ١٩٩/٣؛ التهذيب في اختصار المدونة: ٤٩٥/١، بلغة السالك لأقرب الممالك: ٢٩٠/٤.

(٣) المجموع: ٢٨٥/١.

(٤) أسنى المطالب: ٤٧٢/٤. وانظر: الوسيط: ٥٠٧/٧؛ نهاية المحتاج: ٢٩٩/٧؛ مغني المحتاج: ٧١/٤.

وهو ظاهر مذهب الحنابلة:

قال ابن قدامة: "... وهو مندوب إليه في حق من يعلم فيه خيراً لقول الله تعالى ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ (النور: ٣٣)، وعنه: رواية أخرى أنها واجبه...؛ والأول: ظاهر المذهب" (١).

القول الثالث: إنها جائزة.

ذهب بعض العلماء إلى أن قوله تعالى ﴿فَكَاتِبُوهُمْ﴾ (النور: ٣٣) أمر ورد بعد الحظر، فهو للإباحة، لأن الكتابة من السيد بيع ماله بماله، وهذا محظور، فلما ورد الشرع بطلبه كان مباحاً.

قال به بعض المالكية:

قال الدسوقي: "... وذلك لأن الكتابة عقد غرر، فالأصل أن لا تجوز، فلما أذن المولى فيها للناس بقوله ﴿فَكَاتِبُوهُمْ﴾ (النور: ٣٣) كان أمراً بعد منع، والأمر بعد المنع للإباحة ولا يرد أنها مستحبة" (٢).

وبعض الشافعية:

قال الماوردي: "والأصل في جواز الكتابة قوله الله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ (النور: ٣٣)" (٣).

وقال أيضاً: "وانعقد الإجماع على جوازها، وإنما اختلفوا في وجوبها إذا طلبها العبد من سيده" (٤).

(١) الكافي: ٣٣٣/٢. وانظر: المبدع: ٣١١/٦؛ المغني: ٣٣٨/١٢؛ كشف القناع:

٩١/١٦؛ مطالب أولى النهى: ١٥٧/١٤.

(٢) حاشية الدسوقي: ١٦٩/٣. وانظر: الذخيرة: ٢٤٧/١١.

(٣) الحاوي: ٣١٢/١٨.

(٤) الحاوي: ٣١٤/١٨.

وقال أيضا: "فَصَارَ الْأَمْرُ بِالْكِتَابَةِ وَإِرْدَا بَعْدَ حَظَرِهَا، فَأَقْتَضَى أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْإِبَاحَةِ دُونَ الْوُجُوبِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْتَ فَأَتَوْهُ بِ﴾ (البقرة: ٢٢٢)، ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ (المائدة: ٢)" (١).

وقال الشيرازي: "الكتابة جائزة" (٢).

وخلاصة القول:

١/ من ذهب إلى أن الكتابة واجبة بناء على أن الأمر في قوله تعالى ﴿فَكَاتِبُوهُمْ﴾ (النور: ٣٣) يقتضي الوجوب.

٢/ من ذهب إلى أن الكتابة مباحة بناء على أنه أمر بعد حظر فيقتضي الإباحة.

٣/ ومن ذهب إلى أن الكتابة مندوب إليها اختلفوا.

هل هذه المسألة تدخل في قاعدة (الأمر بعد الحظر) أم لا؟

منهم من قال إن الكتابة مندوبة؛ لأنه ورد أمر بعد حظر، والحظر هو تحريم بيع مال الشخص بماله، والأمر بعد الحظر للندب وهو رأي القاضي حسين من الشافعية (٣).

والحظر هو تحريم بيع مال الشخص بماله، والكتابة كذلك (٤).

بينما ذهب بعض العلماء إلى أن الأمر هنا للندب لوجود قرينه صارفة، لا لأن الأمر بعد الحظر للندب.

قال الدسوقي: "... وذلك لأن الكتابة عقد غرر فالأصل أن لا تجوز،

(١) المصدر السابق: ٣١٥/١٨.

(٢) المذهب: ٩/٢.

(٣) انظر: البحر المحيط: ١١٣/٢؛ التمهيد للإسنوي: ص ٧٤.

(٤) انظر: القواعد والفوائد الأصولية: ص ١٤١.

فلما أذن المولى فيها للناس بقوله ﴿فَكَاتِبُوهُمْ﴾ (النور: ٣٣) كان أمراً بعد منع، والأمر بعد المنع للإباحة، ولا يرد أنها مستحبة؛ لأن استحبابها ثبت بأدلة أخرى كعموم قوله تعالى ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (البقرة: ٧٧)^(١).

وقال الباجي: "والصحيح عندي أن لفظ (افعل) إذا وردت بعد الحظر أنها على بابها في الوجوب، إلا أن يدل الدليل على صرفها عن ذلك"^(٢).

٤/ بينما ذهب بعض العلماء كابن عبد البر من المالكية، وابن اللحام من الحنابلة إلى أن مسألة الكتابة ليست من قبيل: الأمر بعد الحظر، لأنه لا يوجد حظر سابق.

قال ابن عبد البر: "وقد أنكر جماعة من أهل العلم على من جعل قوله عز وجل ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ (النور: ٣٣) مثل قوله ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ (المائدة: ٢)، وقوله ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ (الجمعة: ١٠) وهذان الأمران ورد كل واحد منهما بعد حظر ومنع فكان معناه الإباحة...، وأما الأمر بالكتابة لمن ابتغاهما من العبيد فلم يتقدم نهي من الله - عز وجل - بأن لا يكتبوا، فيكن الأمر إباحة"^(٣).

وقال ابن اللحام بعد أن ذكر هذا الفرع تحت قاعدة الأمر بعد الحظر:

(١) حاشية الدسوقي: ٦/٧.

وقال الزرقاني في شرحه: ١٤٠/٤ نحو ذلك حيث قال: "قال مالك: وإنما ذلك أمر أن الله فيه للناس وليس بواجب عليهم؛ لأن الكتابة عقد غرر فالأصل أن لا تجوز، فلما أذن فيها كان أمراً بعد منع، والأمر بعد المنع للإباحة، ولا يرد عليه أنها مستحبة؛ لأن استحبابها ثبت بأدلة أخرى".

(٢) المنتقى: ٦/٧.

(٣) الاستنكار: ٣٥٤/٧.

"وما قيل: من أنه أمر بعد حظر فلا يصح، وإنما غاية ما يقال فيه: إنه رخصه؛ لأنه شرع مع قيام السبب المحرم لعذر، وهو الحاجة إلى تخلص رقبة من الرق، وليس الرخص من قاعدة الأمر بعد الحظر"^(١).

المسألة الثالثة: الأكل من لحوم الأضاحي :

قال ﷺ قَالَ: (كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ، فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، فَكُلُوا، وَادْخُرُوا)^(٢).

هذا أمر بعد حظر، فهل يحمل على الوجوب، أو الإباحة، أو النذب... اتفق عامة أهل العلم على أن الأوامر في هذه الأحاديث على النذب، أو الإباحة؛ لأن الأمر فيها جاء بعد الحظر فيحمل على النذب، أو الإباحة. وتفصيل ذلك كالآتي:

أولاً: القائلون بأن الأمر بعد الحظر للإباحة، فلا إشكال عندهم في المسألة.

ثانياً: القائلون بأن الأمر بعد الحظر يقتضي الوجوب، أو النذب، أو التوقف. قالوا: إن العدول بالمسألة عن مقتضاها إنما كان لأدلة وقرائن أخرى غير تقدم الحظر.

قال العيني: قال الكرمانى: فإن قلت فهل يجب الأكل من لحمها لظاهر الأمر وهو قوله ﷺ (فَكُلُوا)، قلت: ظاهره حقيقة في الوجوب إذا لم تكن قرينة صارفة عنه، وكان ثمة قرينة على أنه لرفع الحرمة أي للإباحة، ثم إن الأصوليين اختلفوا في الأمر الوارد بعد الحظر أهو للوجوب، أم للإباحة، ولئن سلمنا أنه الوجوب حقيقة فالإجماع هنا مانع من الحمل عليها"^(٣).

(١) القواعد والفوائد الأصولية: ص ١٤١.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) عمدة القارئ: ١٢٥/٣١.

ولم يرتض المرداوي هذا التعليل حيث قال: "والأصل عدم دليل سوى الحظر، والإجماع حادث بعد - ❦ -" (١).

وقال عبد العزيز البخاري: "وإن كان بعد الحظر فثبت بما ذكرنا أن الحظر المتقدم لا يصلح قرينة لصرف الصيغة عن الوجوب إلى الإباحة كما أن الإيجاب المتقدم لا يصلح قرينة لصرف النهي الوارد بعده عن التحريم إلى الكراهة أو التنزيه بالاتفاق؛ وإنما فهم الإباحة فيما ذكروا من النظائر بقرائن غير الحظر المتقدم، فإنه لولا الحظر المتقدم لفهم منها الإباحة أيضاً، وهي أن الاصطيد وأخواتها شرعت حقاً للعبد، فلو وجبت عليه لصارت حقاً عليه فيعود الأمر على موضوعه بالنقض" (٢).

فالأكل من الأضحية يعد من الأمر بعد الحظر، إذ كانت العرب في الجاهلية لا تأكل لحوم ضحاياها وهداياهم، فأمر الله تعالى بمخالفتهم وأباح لعباده الأكل منها.

أو لأن الأكل من الهدي كان محرماً على الأمم قبلنا والدليل آية المائدة ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ﴾ (المائدة: ٢٧)، وقوله ❦: (أعطيت خمسا لم يعطهن نبي قبلي) (٣).

قال الماوردي: "فَكَلَّوْا مِنْهَا (فيه وجهان: أحدهما: أن أكله منها واجب إذا تطوع بها، وهو قول أبي الطيب بن سلمة.

والثاني: وهو قول الجمهور أنه استحباب وليس بواجب، وإنما ورد

(١) التحبير: ٢٢٤٧/٥. وانظر: شرح الكوكب المنير: ٥٨/٣.

(٢) كشف الأسرار: ١٨٣/١.

(٣) الحديث أخرجه البخاري في كتاب التيمم، ومسلم في كتاب المساجد.

الأمر به لأنه بعد حظر، لأنهم كانوا في الجاهلية يحرمون أكلها على نفوسهم^(١).

وقال النحاس: "إن قيل الإباحة لا تكون إلا بعد حظر فكيف يكون ههنا إباحة ولبس في الكلام حظر؟

فالجواب أنهم كانوا في الجاهلية يحظرون أكل لحوم الضحايا فأعلمهم الله جل وعز أن ذلك مباح لهم"^(٢).

وقال ابن عاشور: "والأمر في قوله ﴿فَكُلُوا مِنْهَا﴾ (الحج: ٢٨) مجمل، يحتمل الوجوب ويحتمل الإباحة ويحتمل الندب. وقرينة عدم الوجوب ظاهرة لأن المكلف لا يفرض عليه ما الداعي إلى فعله من طبعه. وإنما أراد الله إبطال ما كان عند أهل الجاهلية من تحريم أكل المهدي من لحوم هديه فبقي النظر في أنه مباح بحت أو هو مندوب"^(٣).

وقال الألوسي: "فكلوا من لحومها، والأمر للإباحة بناء على أن الأكل كان منهيًا عنه شرعا. وقد قالوا: إن الأمر بعد المنع يقتضي الإباحة، ويدل على سبق النهي قوله ﷺ: (كنت نهيتكم عن أكل لحوم الأضاحي فكلوا منها وادخروا)^(٤)، وقيل: لأن أهل الجاهلية كانوا يتخرجون فيه"^(٥).

قال القاضي عياض: "وقوله: (فكلوا وتصدقوا وادخروا)، قال الإمام:

(١) النكت والعيون: ٢٧/٤.

(٢) معاني القرآن: ٤٠١/٤.

(٣) التحرير والتنوير: ١٧/١٩٧.

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) روح المعاني: ١٣٩/٩.

جمهور الفقهاء على أن الأكل من الضحية غير واجب، وشذ بعضهم فأوجب الأكل منها لظاهر هذه الأوامر، والجمهور لما كانت عندهم جاءت بعد الحظر حملت على الإباحة، كقوله تعالى ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ (المائدة: ٢)، ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ (الجمعة: ١٠)....، وقال الطبري: جميع الأمصار على جواز ألا يأكل منها إن شاء ويطعم جميعها، وهو قول محمد بن المواز.

وقد اختلف الأصوليون من الفقهاء والمتكلمين في لفظة (افعل) إذا جاءت بعد الحظر، هل يحمل على الوجوب، أو الإباحة؟^(١).

قال ابن عبد البر: "وأما قوله: (فكلوا وتصدقوا وادخروا) فكلام خرج بلفظ الأمر، ومعناه الإباحة لأنه أمر ورد بعد نهْي، وهكذا شأن كل أمر يرد بعد حظر أنه إباحة لا إيجاب"^(٢).

قال النووي: "وأما الأكل منها فَيُسْتَحَبُّ وَلَا يَجِبُ، هَذَا مَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ الْعُلَمَاءِ كَافَّةً، إِلَّا مَا حَكِيَ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ أَنَّهُ أَوْجِبَ الْأَكْلَ مِنْهَا، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي الطَّيِّبِ ابْنِ سَلَمَةَ مِنْ أَصْحَابِنَا، حَكَاهُ عَنْهُ الْمَاورِدِيُّ لِظَاهِرِ هَذَا الْحَدِيثِ فِي الْأَمْرِ بِالْأَكْلِ مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَكُلُوا مِنْهَا﴾ (الحج: ٢٨) وَحَمَلَ الْجُمْهُورُ هَذَا الْأَمْرَ عَلَى النَّذْبِ أَوْ الْإِبَاحَةِ لَا سِيَّمَا وَقَدْ وَرَدَ بَعْدَ الْحُظْرِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ (المائدة: ٢) وَقَدْ اِخْتَلَفَ الْأَصُولِيُّونَ الْمُتَكَلِّمُونَ فِي الْأَمْرِ الْوَارِدِ بَعْدَ الْحُظْرِ، فَالْجُمْهُورُ مِنْ أَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ عَلَى أَنَّهُ لِلْوُجُوبِ كَمَا لَوْ وَرَدَ ابْتِدَاءً، قَالَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ مِنْ أَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ: إِنَّهُ لِلْإِبَاحَةِ"^(٣).

(١) إكمال المعلم: ٢٣٠/٦.

(٢) الاستنكار: ١٧٣/١٥.

(٣) شرح النووي: ١٣٢/١٣.

وقال ابن حجر: "وقوله (كلوا وأطعموا) تمسك به من قال بوجوب الأكل من الأضحية، ولا حجة فيه؛ لأنه أمر بعد حظر فيكون للإباحة" (١).

وقال العراقي: "وفي حديث سلمة (كلوا وأطعموا وأدخروا) فأما الأكل منها فمستحب عند الجمهور، قال النووي في شرح مسلم هذا مذهبننا ومذهب العلماء كافة إلا ما حكى عن بعض السلف أنه أوجب الأكل منها، وهو قول أبي الطيب بن سلمة من أصحابنا حكاه عنه الماوردي لظاهر هذا الحديث في الأمر بالأكل مع قوله تعالى ﴿فَكُلُوا مِنْهَا﴾ (الحج: ٢٨)، وحمل الجمهور هذا الأمر على الذنب أو الإباحة لا سيما وقد ورد بعد الحظر، فقد قال جماعة من أصحابنا إنه في هذه الحالة للإباحة، وبوجوب الأكل ولو لقمة قال ابن حزم الظاهري" (٢).

وأكتفي بتفصيل ما قدمت، ثم أشير إلى غيرها، لأن تفصيل الكل ليس هو غرض الدراسة بقدر أن الغرض إبراز الفكرة الأساس وهذا يحصل بتفصيل البعض.

ومن هذه المسائل التي سأشير إليها بغير تفصيل:

مسألة (١): دخول بيت النبي ﷺ.

قال تعالى ﴿وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَأَدْخُلُوا﴾ (الأحزاب: ٥٣).

قال البخاري: "كيف وقد ورد الأمر بعد الحظر للوجوب أيضا كقوله تعالى ﴿فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ (التوبة: ٥)، وقوله عز اسمه

(١) فتح الباري: ٢٦/١٠.

(٢) طرح التشريب: ٧٣/٦.

﴿وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَأَدْخُلُوا﴾ (الأحزاب: ٥٣)، وكالأمر للحائض والنفساء بالصلاة والصوم بعد زوال الحيض والنفاس. وكالأمر بالصلاة بعد زوال السكر، وكالأمر بالقتل في شخص حرام القتل بالإسلام أو الذمة بارتكاب أسباب موجبة للقتل من الحراب والردة وقطع الطريق، وكالأمر بالحدود بسبب الجنايات بعدما كان ذلك محظورا، وكقول الرجل لعبده اسقني بعدما قال له لا تسقني فهذا كله يفيد الوجوب؛ وإن كان بعد الحظر فثبت بما ذكرنا أن الحظر المتقدم لا يصلح قرينة لصرف الصيغة عن الوجوب إلى الإباحة. وإنما فهم الإباحة فيما ذكروا من النظائر بقرائن غير الحظر المتقدم، فإنه لو لا الحظر المتقدم لفهم منها الإباحة أيضا، وهي أن الاصطيد وأخواتها شرعت حقا للعبد، فلو وجبت عليه لصارت حقا عليه فيعود الأمر على موضوعه بالنقض^(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "فإن هذا لما جاء بعد حظر الجماع والأكل بعد النوم ليلة الصيام أفاد الإباحة، وهذا بخلاف قوله تعالى ﴿وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَأَدْخُلُوا﴾ (الأحزاب: ٥٣)، ﴿فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا﴾ (الأحزاب: ٥٣)، فإن الانتشار هنا قبل ذلك لم يكن واجبا، فإنه أذن لهم في الدخول ولم يوجبه عليهم^(٢).

مسألة (٢): عود المسلم من الجهاد لفرض آخر:

قال ﷺ: (اذهب فحج مع امرأتك)^(٣).

(١) كشف الأسرار: ١٨٢/١.

(٢) الرد على الأختائي: ص ٨٣.

(٣) تقدم تخريجه.

وهذا أمر بعد حظر؛ لأن المأمور كان قد اكتتب في غزاة فتعين عليه، ثم لما أمره النبي ﷺ بالخروج مع امرأته صار أمراً بعد حظر^(١).

قال البهوتي: "وأمره ﷺ فيما سبق الزَّوْجَ بِسَفَرِهِ مَعَهَا إِمَّا بَعْدَ الْحَظَرِ، أَوْ أَمْرٌ تَخْيِيرٌ لِعِلْمِهِ ﷺ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ يُعْجِبُهُ السَّفَرُ مَعَهَا"^(٢).

• المطلب الثالث: مسائل المتفق عليها أنها ليست من الأمر بعد الحظر:

مسألة (١): الأمر بقبول العوالة على الملى:

قال ﷺ: (مطل الغني ظلم ومن أحيل على ملى فليحتل)^(٣).

قال ابن اللجام: "قالت طائفة من العلماء: إنه أمر بعد حظر"^(٤).

قال الماوردي: "وليسَ قَبُولُهَا وَاجِبًا عَلَيْهِ، وَقَالَ دَاوُدُ وَأَبُو ثَوْرٍ قَبُولُهَا إِذَا أَحِيلَ عَلَى مَلْيَةٍ وَاجِبٌ عَلَيْهِ لِقَوْلِهِ ﷺ: (إِذَا أَحِيلَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلْيَةٍ فَلْيَحْتَلْ)، وَهَذَا أَمْرٌ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ، وَتَكْلِيلُنَا قَوْلَهُ ﷺ: (إِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ يَدًا وَمَقَالًا) فَكَانَ عَامًّا...، أَمَّا الْخَبَرُ فَمَحْمُولٌ عَلَى الْإِبَاحَةِ لِأَنَّهُ وَارِدٌ بَعْدَ حَظَرٍ وَهُوَ نَهْيُهُ عَنْ بَيْعِ الدِّينِ بِالْدِّينِ"^(٥).

قال المناوي: "(مطل الغنى) أي تسويق القادر المتمكن من أداء الدين الحال ظلم. والأمر للندب عند الجمهور لا للوجوب خلافا للظاهرية وبعض الحنابلة، بل قيل للإباحة لأنه وارد بعد الحظر، أي للإجماع على منع بيع الدين بالدين"^(٦).

(١) القواعد والفوائد الأصولية: ص ١٤٠.

(٢) شرح منتهى الإرادات: ٤٢٩/٣.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) القواعد والفوائد الأصولية: ص ١٤٠.

(٥) الحاوي: ٩١١/٦.

(٦) التيسير بشرح الجامع الصغير: ٧٢٨/٢.

وقد اعترض ابن اللحام على أن هذه المسألة ليست من الأمر بعد الحظر حيث قال: "قال طائفة من العلماء إنه أمر بعد حظر لأن ذلك بيع دين بدين وذلك لا يجوز وهذا فيه نظر فإن الحوالة من جنس إيفاء الحق لا من جنس البيع ولهذا ذكر النبي ﷺ الحوالة في معرض الوفاء فقال في الحديث الصحيح: "مطل الغنى ظلم وإذا أتبع أحدكم على ملء فليتبّع" فأمر المدين بالوفاء ونهاه عن المطل وبين أنه ظلم إذا مطل وأمر الغريم بقبول الوفاء إذا أحيل على الملء بالشروط المذكورة في كتب الفروع" (١).

مسألة (٢): الأكل والشرب والجماع في ليالي رمضان:

قال تعالى ﴿فَأَنذَرْتُكَ بَشِيرُهُنَّ وَنَذَرْتُكَ مَأْكَلَهُنَّ وَشَرِبَهُنَّ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ (البقرة: ١٨٧).

قال الإسنوي: "احتج الخصم بورودها للإباحة بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ (المائدة: ٢)، ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْتَ فَأَتَوْهُنَّ﴾ (البقرة: ٢٢٢)، ﴿فَأَنذَرْتُكَ بَشِيرُهُنَّ﴾ (البقرة: ١٨٧)، وفي الحديث: (كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها، وكنت نهيتكم عن ادخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث، فكلوا وادخروا)" (٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "فإن هذا لما جاء بعد حظر الجماع والأكل بعد النوم ليلة الصيام أفاد الإباحة" (٣).

(١) القواعد والفوائد الأصولية: ص ١٤٠.

(٢) نهاية السؤل: ٢٥٣/١. وانظر: تيسير الوصول: ٢١٣/١. والحديث تقدم تخريجه.

(٣) الرد على الأحنائي: ص ٨٣.

بينما يرى بعض العلماء أن هذه المسألة ليست من قبيل الأمر بعد الحظر، وإنما من مسائل النسخ.

قال الشيرازي: "ويجوز النسخ في الحظر إلى الإباحة كقوله تعالى ﴿عَلَّمَ اللَّهُ أَنْكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالْآنَ بَاشِرُوهُمْ﴾ (البقرة: ١٨٧) حرم عليهم المباشرة ثم أباح لهم ذلك" (١).

قال القاضي أبو يعلى: "وأما نسخ حظر إلى أمر إباحة، كقوله: ﴿عَلَّمَ اللَّهُ أَنْكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالْآنَ بَاشِرُوهُمْ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْغَيْطُ الْأَنَيْسُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ (البقرة: ١٨٧) فكان الأكل والشرب والمباشرة محظورة، ثم نسخت.

وقال - رحمه الله -: (كنتم قد نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها، ولا تقولوا إلا خيراً)، فأباحه بعد الحظر" (٢).

مسألة (٣): الأكل من الغنائم بعد منعه:

قال تعالى ﴿فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ﴾ (الأنفال: ٦٩).

قال البيضاوي: "﴿فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ﴾ (الأنفال: ٦٩) من الفدية فإنها من جملة الغنائم وقيل أمسكوا عن الغنائم فنزلت، والفاء للتسبب، والسبب محذوف تقديره أبحت لكم الغنائم فكلوا، وينحوه تشبث من زعم أن الأمر الوارد بعد الحظر للإباحة" (٣).

(١) للمع: ص ٣١.

(٢) العدة: ٧٨٥/٣.

(٣) تفسير البيضاوي: ١٢٣/٣.

قال الألوسي: "وبنحو هذه الآية تثبت من زعم أن الأمر الوارد بعد الحظر للإباحة، وضعف بأن الإباحة تثبت هنا بقرينة أن الأكل إنما أمر به لمنفعتهم فلا ينبغي أن تثبت على وجه المضرة والمشقة"^(١).

مسألة (٤): إحداد المرأة؛

قال ﷺ: (لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث ليال إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً)^(٢).

قال الباجي: "وقوله ﷺ: (إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا)، وَهَذَا عَلَى مَعْنَى الْإِجَابِ لَا عَلَى مَعْنَى الْإِبَاحَةِ فَاسْتَنْتَى مِنَ التَّحْرِيمِ الْإِجَابَ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ لَفْظَةَ أَفْعَلَ بَعْدَ الْحَظْرِ عَلَى بَابِهَا خِلَافًا لِمَنْ قَالَ مِنْ أَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ إِنَّهَا تَقْتَضِي الْإِبَاحَةَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ"^(٣).

قال القاضي عياض: "وقوله: (إِلَّا عَلَى مَيْتٍ) يدل على اختصاص ذلك بالأموات دون المطلقات على ما ذهب إليه الجمهور.

وقوله هذا محمول عند القائلين به على الوجوب لا على الندب.

وقد أشار الباجي أن هذا من باب ورود لفظه (أفعل) بعد الحظر أنها تحمل على الوجوب، على ما ذهب إليه بعض الأصوليين، خلافاً لمن رآها على الإباحة، وليس هذا الحديث من هذا، ولا فيه ورود أمر بعد حظر، دانما فيه استثناء من عموم الحظر، فلولا الاتفاق على حمله على الوجوب وأدلة الحديث الآخر"^(٤).

(١) روح المعاني: ٢٣١/٥. وانظر: تفسير السراج المنير: ١/٤٦٠.

(٢) تقدم تخرجه.

(٣) المنتقى: ٢٣٨/٣.

(٤) إكمال المعلم: ٣٨/٥.

وقال الزرقاني: "ولولا الاتفاق على وجوب إحداد المتوفى عنها لكان ظاهر الحديث الإباحة لأنه استثنى من عموم الحظر وأشار الباجي إلى أنه من عموم الأمر بعد الحظر فيحمل على الندب عند من يقول ذلك من الأصوليين وليس الحديث من ذلك إذ ليس فيه أمر بعد حظر إنما هو استثناء من الحظر" (١).

مسألة (٥): الانتشار بعد الطعام:

قال تعالى ﴿ فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا ﴾ (الأحزاب: ٥٣).

قال الآمدي: "فإذا وردت بعد الحظر احتمل أن تكون مصروفة إلى الإباحة ورفع الحجر كما في قوله تعالى ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ (المائدة: ٢)، ﴿ فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا ﴾ (الأحزاب: ٥٣)، ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا ﴾ (الجمعة: ١٠)، وقوله صلى الله عليه وسلم: (كنت نهيتكم عن ادخار لحوم الأضاحي فادخروا)" (٢).

قال القاضي أبو يعلى: "صيغة الأمر إذا وردت بعد الحظر اقتضت الإباحة وإطلاق محذور، ولا يكون أمراً، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ (المائدة: ٢)، ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾ (الجمعة: ١٠)، ﴿ فَإِذَا تَطَهَّرْتَ فَأَتَوْهُنَّ ﴾ (البقرة: ٢٢٢)، ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا ﴾ (الجمعة: ١٠)، (كنت نهيتكم عن ادخار لحوم الأضاحي ألا فادخروها) ونحو ذلك" (٣).

(١) شرح الزرقاني: ٢٩٧/٣.

(٢) الإحكام: ١٩٨/٢.

(٣) العدة: ٢٥٦/١.

ولم يرتض المجد بن تيمية ذلك وقال: "وليس من هذا" (١) لأن الأمر بالانتشار لم يأت بعد حظر.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "فإن هذا لما جاء بعد حظر الجماع والأكل بعد النوم ليلة الصيام أفاد الإباحة، وهذا بخلاف قوله تعالى ﴿وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَأَدْخُلُوا﴾ (الأحزاب: ٥٣) ﴿فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا﴾ (الأحزاب: ٥٣)، فإن الانتشار هنا قبل ذلك لم يكن واجبا، فإنه أذن لهم في الدخول لم يوجبه عليهم" (٢).

مسألة (٦): إسبال ما يستتر المرأة؛

نهى الرسول ﷺ عن إرخاء الذيل، ثم أمر المرأة بإسبال ما يستترها منه. فعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: رخص رسول الله ﷺ لأمهات المؤمنين في الذيل شبرا فاستزدنه فزادهن شبرا آخر فجعلنه ذراعا فكن يرسلن إلينا نذرع لهن ذراعا (٣).

قال الباجي: "وقولها رضي الله عنها في إرخاء الذيل شبرا إذا ينكشف عنها يريد أنه لا يكفيها فيما تستتر به؛ لأن تخريك رجلها له في سرعة مشيها وقصر الذيل يكشف عنها فلما تبين ذلك للنبي ﷺ قال فذراعا لا تزيد عليه، وهذا يقتضي أن النبي ﷺ إنما أباح منه ما أباح للضرورة إليه، وهذا لفظ فعل وأرادا بعد الحظر، ومع ذلك فإنه يقتضي الوجوب؛ لأنه نهى عن إرخاء الذيل ثم أمر المرأة بإسبال ما يستترها منه، وذلك على الوجوب ولا يحل للمرأة أن تترك ما تستتر به والله أعلم وأحكم" (٤).

(١) المسودة: ص ١٥.

(٢) الرد على الأخنائي: ص ٨٣.

(٣) أخرجه.

(٤) المنقّى: ٣١٢/٤.

مسألة (٧): الأكل من صيد الجوارح:

قال تعالى ﴿ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ﴾ (المائدة: ٤).

قال المرداوي: "فمن استعماله بعد الحظر للإباحة قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ (المائدة: ٢)، ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾ (الجمعة: ١٠)، ﴿ فَإِذَا تَطَهَّرْتَ فَأَتَوْهُنَّ ﴾ (البقرة: ٢٢٢). وأيضاً عرف الشرع، كقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ طَبَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنَيْئًا مَرِيئًا ﴾ (النساء: ٤)، ﴿ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ﴾ (المائدة: ٤)، وقوله - عليه الصلاة والسلام -: (كنت نهيتكم عن ادخار لحوم الأضاحي فادخروها)، والأصل عدم دليل سوى الحظر^(١).

قال المجد بن تيمية: "قال القاضي صيغة الأمر إذا وردت بعد الحظر اقتضت الإباحة وإطلاق محذور ولا يكون أمراً ... لكن من أمثلتها التي ذكرها المزي قوله ﴿ فَإِنْ طَبَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنَيْئًا مَرِيئًا ﴾ (النساء: ٤)، وقوله ﴿ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ﴾ (المائدة: ٤)"^(٢).

مسألة (٨): الأكل من مال الزوجة:

قال تعالى ﴿ فَإِنْ طَبَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنَيْئًا مَرِيئًا ﴾ (النساء: ٤).

قال المجد بن تيمية: "قال القاضي صيغة الأمر إذا وردت بعد الحظر اقتضت الإباحة وإطلاق محذور ولا يكون أمراً ... لكن من أمثلتها التي

(١) التعبير: ٢٢٤٧/٥.

(٢) المسودة: ص ١٦.

ذكرها المزني قوله ﴿ فَإِنْ طِبَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَسَا فُكُّوهُ هَيْئًا مَرِيئًا ﴾ (النساء: ٤)، وقوله ﴿ فُكُّوْا بِمَاءٍ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ﴾ (المائدة: ٤)^(١).

قال المرداوي: "فمن استعماله بعد الحظر للإباحة قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ (المائدة: ٢)، ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾ (الجمعة: ١٠)، ﴿ فَإِذَا تَطَهَّرْتَ فَأَتَوْهُنَّ ﴾ (البقرة: ٢٢٢). وأيضاً عرف الشرع، كقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ طِبَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَسَا فُكُّوهُ هَيْئًا مَرِيئًا ﴾ (النساء: ٤)، ﴿ فُكُّوْا بِمَاءٍ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ﴾ (المائدة: ٤)، وقوله - عليه الصلاة والسلام -: (كنت نهيتكم عن ادخار لحوم الأضاحي فادخروها)، والأصل عدم دليل سوى الحظر"^(٢).

• الخاتمة:

- الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على من ختمت به النبوات، وأشهد أن لا إله إلا الله يشرع وينسخ ويحكم.
- وأشهد أن محمداً رسول الله كان يصدع بما يأمره به ربه، ولو خالف الأمر الإلهي شيئاً كان قد أمر الناس به، وبعد:
- فقد تبين لي بغير شك ولا ريب أن الأمر بعد الحظر يقبله من تحققت فيه سلامة الاعتقاد؛ لأن صاحب ذلك يعلم أن من خصائص الألوهية ذلك، فالله يقول: ﴿ فَاعْلَمُوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ (محمد: ١٩).
- كما تبين للدارس أن العلاقة بين الموضوع والنسخ علاقة وطيدة تكاد تكون مطردة إلا من ناحيتين:

(١) المسودة: ص ١٦.

(٢) التحرير: ٢٢٤٧/٥.

الأولى: أن ينهى بعد الأمر، أو ترك الناس يعملون على ما كان حالهم عليه، فهذا نسخ قولاً واحداً.

الثانية: أن يأمر الله تعالى بما كان قد نهى عنه لظرف، وبقي العمل في الظرف المنهي عنه فيه تعبدًا كلما جاء الظرف، حتى بعد ورود الأمر، فإنه من الموضوع قولاً واحداً.

- ولا يخفى على مدقق أن الأمر بعد النهي بغير مجال لعمل ما نهى عنه في أي حال، فإنه من النسخ بغير خلاف.

- توقف الدارس طويلاً عند بعض الأمثلة التي ساقها كثير من أهل العلم باعتبارها من الأمر بعد النهي يبحث عن النهي السابق، فوقف على أن ذلك عندهم مطرد على ما نهى عنه الناس قبل الإسلام مما كثر الأمثلة، وأدخل في المسائل ما كان يظن الدارس أنها عارية دخيلة من مثل الأكل من الأضاحي وغيرها.

- بقاء التعبد بالتوقف عن فعل ما أمرنا به بعد النهي في ظرف النهي دليل على أن النهي لا زال شرعاً محكماً يوضح أحد أسباب اختلاف الأحكام الشرعية لفعل واحد مثل اختلاف الحكم للصيد بعد التحلل من الإحرام، وقبله.

- يفرق الدارس بعد معاشة الفكرة بين مطلق وجود الأمر بعد الحظر، وبين دلالة الأمر هذا، ويبرر اختلاف أهل العلم في حكم فعل المأمور به من حيث الجواز والإباحة، أو الوجوب والفرضية، وربما يأتي للإرشاد، فإذا لم يصنع فلا أثر.

- فكرة البحث كغيرها من الأفكار تبدو عند النظر المبدئي لها فكرة صغيرة

مستوعبة قد لا يكون لدراستها شيء من الجدوى، لكن المزاولة الحقيقية للدراسة أبانت للدارس خطأ هذه النظرة، فقد أفاد الباحث من درسها، وعليه فهو يدعو إخوانه وأقرانه ألا يحرم الإنسان نفسه خير المعاودة لدراسة ما يظن أنه من هذا الباب، فلا يحسن أن يكون فينا بادي الرأي.

- لم يفصل الدارس القول في كل المسائل المنسوبة إلى فكرة الدراسة؛ لأن تفصيل بعضها يؤكد وجود الفكرة في الكل، وليس المقصد هو تفصيل الكلام في الكل، فكل مسألة تابعة لقسم من أقسام الفقه الإسلامي ومسألة من مسائله تفصل فيما تنتسب إليه، ويجمع التفصيلات نخرج بما ينتظم به قانون الفكرة الأساس من البحث.

- هذا وأرجو أن يحوز عملي قبول من يقرؤه، ويسعدني أن أتعلم من توجيهات أساتذة هياهم مولانا ليأخذوا بأيدي طلاب العلم لما يروونه صواباً نافعاً، والله يهدي من يشاء إلى ما يشاء، وآخر الدعوى أن الحمد لله رب العالمين.

• فهرس المراجع

- ١- الإبهاج في شرح المنهاج، تقي الدين السبكي (ت ٧٥٦هـ)، وولده تاج الدين (ت ٧٧١هـ)، صححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية. بيروت؛ الطبعة: الأولى. عام ١٤٠٤هـ.
- ٢- إحكام الفصول في أحكام الأصول، سليمان بن خلف الباجي (ت ٤٧٤هـ)، تحقيق: عبدالمجيد التركي، دار الغرب الإسلامي. بيروت، الطبعة: الأولى. عام ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

- ٣- الإحكام في أصول الأحكام، أبو الحسن علي بن أبي علي الأمدي (ت ٦٣١هـ)، الطبع: بدون.
- ٤- الإحكام في أصول الأحكام. أبو محمد علي بن حزم الظاهري (ت ٤٥٦هـ). تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز. مكتبة عاطف. القاهرة. الطبعة: الأولى. عام ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- ٥- أحكام القرآن، ابن العربي محمد بن عبد الله (ت ٥٤٣ هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي. دار الفكر. بيروت.
- ٦- أحكام القرآن للجصاص، أحمد بن علي المكني بأبي بكر الرازي الجصاص الحنفي، الناشر: دار احياء التراث العربي - بيروت، سنة الطبع: ١٤٠٥ هـ، تحقيق: محمد الصادق قماوى
- ٧- إحياء علوم الدين، محمد بن محمد الغزالي أبو حامد، الناشر: دار المعرفة - بيروت
- ٨- الاختيار لتعليل المختار. عبد الله بن محمود الموصلي (ت ٦٨٣ هـ). تعليق: محمود أبو دقيقة. دار الكتب العلمية. بيروت.
- ٩- إرشاد السالك إلى أشرف المسالك، عبد الرحمن بن محمد بن عسكر شهاب الدين البغدادي المالكي
- ١٠- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار، يوسف بن عبد الله بن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ)، وثق أصوله: د/ عبد المعطي قلنجي. دار فتيبة. دمشق، ودار الوعي. حلب. الطبعة: الأولى. عام ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.

- ١١- أسنى المطالب شرح روضة الطالب، زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦ هـ)، تجريد: محمد بن أحمد الشوبري، دار الكتاب الإسلامي. القاهرة.
- ١٢- أصول الفقه، محمد بن مفلح الحنبلي، تحقيق الدكتور/ مهند السدحان، مكتبة العبيكان- الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م
- ١٣- أصول السرخسي، محمد بن أحمد السرخسي (ت ٤٩٠ هـ)، تحقيق: أبو الوفاء الأفغاني، دار المعرفة. بيروت. عام ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.
- ١٤- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن. محمد الأمين الشنقيطي. ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- ١٥- الأشباه والنظائر، تاج الدين عبدالوهاب السبكي، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ.
- ١٦- إكمال إكمال المعلم. (مطبوع بذييل صحيح مسلم). محمد بن خليفة الأبي (ت ٨٢٧ هـ). ضبطه وصححه: محمد سالم هاشم. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة: الأولى. عام ١٤١٥ هـ .
- ١٧- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام المبجل أحمد بن حنبل. علي بن سليمان المرداوي (ت ٨٨٥ هـ). تحقيق: محمد حامد الفقي. دار إحياء التراث العربي. بيروت. الطبعة: الثانية. عام ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ١٨- الآيات البينات (على شرح المحلي على جمع الجوامع)، أحمد بن قاسم العبادي (ت ٩٩٢ هـ). ضبطه وخرج آياته وأحاديثه الشيخ: زكريا عميرات. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة: الأولى. عام ١٤١٧ هـ

- ١٩- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ابن نجيم زين الدين بن إبراهيم (ت ٩٧٠ هـ). ضبطه وخرج أحاديثه: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة: الأولى. عام ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- ٢٠- البحر المحيط، بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) تحقيق: لجنة من علماء الأزهر. دار الكتب. مصر، الطبعة: الأولى. عام ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- ٢١- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الكاساني علاء الدين أبي بكر بن مسعود (ت ٥٨٧ هـ)، دار الكتب العلمية. بيروت، الطبعة: الثانية. عام ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ٢٢- بداية المجتهد ونهاية المقتصد. محمد بن أحمد بن رشد (ت ٥٩٥ هـ). دار المعرفة. بيروت الطبعة: السادسة. عام ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ٢٣- البرهان في أصول الفقه، عبد الملك بن عبد الله الجويني (ت ٤٧٨ هـ)، تحقيق: د/عبد العظيم الديب. دار الوفاء. المنصورة. مصر، الطبعة: الثالثة للكتاب، والأولى للناشر عام ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- ٢٤- بلغة السالك لأقرب المسالك، أحمد الصاوي، تحقيق ضبطه وصححه: محمد عبد السلام شاهين، الناشر: دار الكتب العلمية. سنة النشر: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م لبنان/ بيروت
- ٢٥- بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني (ت ٧٤٩ هـ). تحقيق: د/محمد مظهر بقاء، دار المدني. جدة، الطبعة الأولى. عام ١٤٠٦ هـ - ١٩٧٦ م.

- ٢٦- تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق، فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي (المتوفى: ٧٤٣هـ)
- ٢٧- التحيير شرح التحرير في أصول الفقه، علاء الدين علي المرادوي، تحقيق د/عبدالرحمن الجبرين - د/عوض القرني - د/أحمد سراج، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٢٨- التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، الناشر: مؤسسة التاريخ العربي، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م
- ٢٩- تحفة الفقهاء، علاء الدين السمرقندي (ت ٥٣٩ هـ)، تحقيق: محمد زكي عبد البر إدارة إحياء التراث الإسلامي. قطر، الطبعة: الثانية.
- ٣٠- تحفة المسؤول في شرح مختصر منتهى السؤل، يحيى بن موسى الرهوني، تحقيق الدكتور الهادي شبيلي، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث - دبي، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م
- ٣١- التسهيل لعلوم التنزيل، محمد بن أحمد بن محمد بن جزي الكلبي الغرناطي المالكي [٦٩٣ - ٧٤١ هـ]
- ٣٢- تشنيف المسامع بجمع الجوامع، بدر الدين محم بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: د/عبدالله ربيع، و د/سيد عبدالعزيز، مؤسسة قرطبة.
- ٣٣- تفسير البيضاوى - ناصرالدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، دار النشر: دار الفكر - بيروت.

- ٣٤- تفسير السراج المنير، محمد بن أحمد الشربيني، شمس الدين، دار النشر / دار الكتب العلمية - بيروت
- ٣٥- تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي [٧٠٠ - ٧٧٤ هـ]، المحقق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م
- ٣٦- التفسير المظهرى - محمد ثناء الله العثماني المظهري، الناشر: مكتبة رشديه، دار إحياء التراث العربي، ببيروت، ١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٤ م، تحقيق: غلام نبى تونسى
- ٣٧- التقرير والتحبير (شرح التحرير)، ابن أمير الحاج محمد بن محمد (ت ٨٧٩هـ)، دار الفكر. بيروت. الطبعة: الأولى. عام ١٤١٧هـ - ١٩٩٦ م.
- ٣٨- التلخيص في أصول الفقه، عبد الملك بن عبد الله الجويني (ت ٤٧٨هـ)، تحقيق: د/عبد الله النيبالي، وشبير العمري، دار البشائر الإسلامية. بيروت، الطبعة: الأولى. عام ١٤١٧هـ - ١٩٩٦ م.
- ٣٩- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. يوسف بن عبد الله بن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ). تحقيق: مصطفى العلوي، ومحمد البكري. المطبعة الملكية بالرباط. عام ١٣٨٧ هـ
- ٤٠- التمهيد في أصول الفقه، محفوظ بن أحمد الكلوزاني (ت ٥١٠هـ)، تحقيق: د/محمد علي، و د/مفيد أبو عمشة، دار المدني. جدة، الطبعة: الأولى. عام ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥ م.

- ٤١- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، عبدالرحيم بن الحسن الإنسوي (ت ٧٧٢هـ).
- تحقيق: محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة. بيروت، الطبعة: الثالثة. عام ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٤٢- تهذيب مسائل المدونة المسمى ((التهذيب في اختصار المدونة))، لأبي سعيد خلف بن أبي القاسم القيرواني البراذعي، تحقيق وتعليق: أبو الحسن أحمد فريد المزيدي.
- ٤٣- التيسير بشرح الجامع الصغير، زين الدين عبد الرؤوف المناوي، دار النشر: مكتبة الإمام الشافعي - الرياض - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، الطبعة: الثالثة
- ٤٤- تيسير التحرير (شرح التحرير)، أمير بادشاه محمد أمين (ت ٩٧٢هـ)، دار الفكر.
- ٤٥- تيسير الوصول إلى منهاج الأصول، جمال الدين محمد بن عبدالرحمن المعروف بـ (ابن إمام الكاملية)، تحقيق الدكتور عبدالفتاح الدخيمسي، الناشر الفروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ٤٦- حاشية الصاوي على الشرح الصغير، أحمد بن محمد الصاوي (المتوفى: ١٢٤١هـ)
- ٤٧- جامع البيان في تفسير القرآن. محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ). دار الفكر. بيروت. عام ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٤٨- الجامع لأحكام القرآن. محمد بن أحمد القرطبي (ت ٦٧١هـ). دار الكتاب العربي. القاهرة
- ٤٩- جمع الجوامع (مطبوع مع حاشية البناني)، تاج الدين عبدالوهاب

- السبكي (ت ٧٧١هـ)، دار الفكر. بيروت. عام ١٤٠٢هـ — -
١٩٧٢م.
- ٥٠- حاشية التفتازاني على شرح عضد الملة والدين لمختصر ابن الحاجب المالكي. (انظر: شرح العضد)
- ٥١- حاشية الخرشي (على مختصر خليل). محمد بن عبد الله الخرشي (ت ١١٠١هـ). ضبطه وخرج أحاديثه: زكريا عميرات. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة: الأولى. عام ١٤١٧هـ — ١٩٩٧م
- ٥٢- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. محمد عرفة الدسوقي (ت ١٢٣٠هـ). دار الفكر. بيروت.
- ٥٣- حاشية العطار (على شرح المحلي على جمع الجوامع)، حسن بن محمد العطار (ت ١٢٥٠هـ)، مطبعة مصطفى محمد. القاهرة. عام ١٣٩٢هـ.
- ٥٤- الحاوي في فقه الشافعي، أبو الحسن علي الماوردي (المتوفى: ٤٥٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٤هـ — ١٩٩٤
- ٥٥- درر الحكام شرح غرر الأحكام، محمد بن فراموز الشهير بمنلا خسرو (المتوفى: ٨٨٥هـ)
- ٥٦- الذخيرة، أحمد بن إدريس القراقي (ت ٦٨٤هـ)، دار الغرب الإسلامي. بيروت الطبعة: الأولى. ١٩٩٤م.
- ٥٧- رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين). ابن عابدين محمد أمين (ت ١٢٥٢هـ) دار الفكر. بيروت. الطبعة: الثانية. عام ١٣٨٦هـ — ١٩٦٦م.

- ٥٨- الرد على الأخنائي واستحباب زيارة خير البرية الزيارة الشرعية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، دار النشر: المطبعة السلفية - القاهرة، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني.
- ٥٩- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب. عبد الوهاب بن علي السبكي (ت ٧٧١هـ).، تحقيق: علي معوض، وعادل عبدالموجود. علام الكتب. بيروت. الطبعة: الأولى. عام ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- ٦٠- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود ابن عبد الله الحسيني الألويسي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، سنة الطبع: ١٤١٥ هـ، تحقيق: علي عبد الباري عطية
- ٦١- روضة الطالبين وعمدة المفتين. محي الدين بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ). المكتب الإسلامي. بيروت. الطبعة: الثانية. عام ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.
- ٦٢- سلاسل الذهب، بدر الدين الزركشي، تحقيق محمد الختار الشنقيطي، مكتبة العلم بجدة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩٠م
- ٦٣- سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣ هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر. بيروت.
- ٦٤- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥ هـ)، دار الجيل. بيروت. عام ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
- ٦٥- سنن البيهقي (السنن الكبرى)، أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، دار المعرفة. بيروت.

- ٦٦- سنن الترمذي (الجامع الصحيح)، محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩ هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية. بيروت.
- ٦٧- سنن الدار قطني، علي بن عمر الدار قطني (ت ٣٨٥ هـ)، خرج أحاديثه: مجدي بن منصور الشورى، دار الكتب العلمية. بيروت، الطبعة: الأولى. عام ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- ٦٨- سنن الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت ٢٥٥ هـ)، خرج أحاديثه: محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية. بيروت، الطبعة: الأولى. عام ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- ٦٩- سنن النسائي (مع شرح جلال الدين السيوطي وحاشية السندي)، أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣ هـ)، دار الكتب العلمية. بيروت.
- ٧٠- شرح تنقيح الفصول. أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤ هـ). تحقيق: طه عبدالرؤف سعد. نشر: مكتبة الكليات الأزهرية. القاهرة. الطبعة: الثانية. عام ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- ٧١- شرح الزرقاني على موطأ مالك. محمد الزرقاني (ت ١١٢٢ هـ). دار الفكر. بيروت. عام ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- ٧٢- شرح الزركشي على متن الخرقى. محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٧٢ هـ). تحقيق: د/ عبد الملك الدهيش. مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة. مكة. الطبعة: الأولى. عام ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.
- ٧٣- شرح صحيح البخارى، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطلال البكري القرطبي، دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية / الرياض - ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م، الطبعة: الثانية، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم
- ٧٤- شرح العضد علي مختصر ابن الحاجب، القاضي عضد الدين الإيجي

- عبدالرحمن بن أحمد (ت ٧٥٦هـ)، مراجعة وتصحيح: د/شعبان محمد إسماعيل، مكتبة الكليات الزهرية. عام ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٧٥- الشرح الكبير (مطبوع بذيل المغني). عبد الرحمن بن قدامة (ت ٦٨٢ هـ). دار الفكر. بيروت. الطبعة: الأولى. عام ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م.
- ٧٦- الشرح الكبير، أبو البركات أحمد بن محمد العدوي، الشهير بالدردير (المتوفى: ١٢٠١هـ).
- ٧٧- شرح الكوكب المنير، محمد بن أحمد بن النجار (ت ٩٧٢هـ)، تحقيق: د/محمد الزحيلي، و د/نزيه حامد، طبع بمطابع جامعة أم القرى، الطبعة: الثانية. عام ١٤١٣هـ.
- ٧٨- شرح اللمع في أصول الفقه، إبراهيم الشيرازي، تحقيق الدكتور علي العميري، دار البخاري - القسم ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٧٩- شرح النووي على صحيح مسلم، محي الدين النووي (ت ٦٧٦ هـ)، دار الفكر. بيروت.
- ٨٠- شرح مختصر الروضة، سليمان بن عبدالقوي الطوفي (ت ٧١٦هـ)، تحقيق: د/عبدالله التركي. مؤسسة الرسالة. بيروت، الطبعة: الأولى. عام ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٨١- شرح منتهى الإرادات، منصور بن يونس البهوتي (ت ١٠٥١ هـ)، دار الفكر. بيروت.
- ٨٢- صحيح أبي داود، محمد ناصر الدين الألباني، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ.

- ٨٣- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ)، طبع مع شرحه (فتح الباري)، تحقيق / عبدالعزيز بن باز، ومحمد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
- ٨٤- صحيح مسلم، مسلم القشيري، تحقيق: محمد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.
- ٨٥- الضروري في أصول الفقه، أبو الوليد محمد بن رشد الحفيد المتوفى سنة (٥٩٥هـ)، تقديم وتحقيق: جمال الدين العلوي، الناشر: دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٤م
- ٨٦- طرح التثريب، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، أكمله ابنه ولي الدين أبوزعة أحمد بن عبد الرحيم، ابن العراقي (المتوفى: ٨٢٦هـ)
- ٨٧- العدة في أصول الفقه، القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: د/أحمد المبارك، الطبعة: الثالثة. عام ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ٨٨- عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة. عبد الله بن نجم بن شاس (ت ٦١٦هـ). تحقيق: د/ محمد أبو الأجفان، وعبد الحفيظ منصور. دار الغرب الإسلامي. بيروت. الطبعة: الأولى. عام ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ٨٩- عمدة القاري شرح صحيح البخاري. بدر الدين محمود العيني (ت ٨٥٥هـ). دار الفكر. بيروت.

- ٩٠- العناية شرح الهداية، محمد بن محمد البابرّي (المتوفى: ٧٨٦هـ)
- ٩١- الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، ولي الدين أبي زرعة العراقي، اعتنى به حسن بن قطب، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ٩٢- الفائق في أصول الفقه، صفي الدين الهندي، تحقيق الدكتور علي العميري
دار الاتحاد الاحوي للطباعة ١٤١١هـ.
- ٩٣- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢ هـ). تحقيق: محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية. القاهرة، الطبعة: الثالثة. عام ١٤٠٧ هـ .
- ٩٤- فتح العزيز شرح الوجيز، الإمام أبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي المتوفى سنة ٦٢٣ هـ، الناشر: دار الفكر
- ٩٥- فتح القدير، محمد بن عبد الواحد السيواسي (ت ٨٦١ هـ)، دار الفكر. بيروت، الطبعة: الثانية.
- ٩٦- الفروع. شمس الدين محمد بن مفلح (ت ٧٦٣ هـ). راجعه: عبد الستار فراج. عالم الكتب. بيروت. الطبعة: الرابعة. عام ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.
- ٩٧- فواتح الرحموت، عبدعلي محمد الأنصاري (ت ١٢٢٥هـ) وهو شرح مسلم الثبوت في أول الفقه لمحب الدين بن عبدالشكور (ت ١١١٩هـ). وهو مطبوع بذيّل المستصفى للغزالي. دار الكتب العلمية. بيروت، الطبعة: الثانية. عام ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- ٩٨- الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني. أحمد بن غنيم النفراوي (ت ١١٢٦ هـ). ضبطه وصححه: عبد الوارث محمد علي. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة: الأولى. ١٤١٨ هـ.
- ٩٩- القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧ هـ)، دار الفكر. بيروت. عام ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ١٠٠- القواعد والفوائد الأصولية، علاء الدين علي بن عباس البعلبي، ضبطه وصححه محمد شاهين، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م
- ١٠١- قواطع الأدلة في أصول الفقه، منصور بن محمد السمعاني (ت ٤٨٩ هـ). تحقيق: د/ عبد الله الحكي، ود/ علي الحكي. الطبعة: الأولى. عام ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- ١٠٢- الكافي. موفق الدين عبد الله بن قدامة (ت ٦٢٠ هـ). المكتب الإسلامي. بيروت. الطبعة: الرابعة. عام ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ١٠٣- كشف القناع عن متن الإقناع. منصور بن يونس البهوتي (ت ١٠٥١ هـ). راجعه وعلق عليه: هلال مصيلحي هلال. عالم الكتب. بيروت. عام ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م
- ١٠٤- كشف الأسرار شرح المصنف على المنار. عبد الله بن أحمد النسفي (ت ٧١٠ هـ). دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة: الأولى. عام ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ١٠٥- كشف الأسرار عن أصول البزدوي، علاء الدين عبدالعزيز البخاري (ت ٧٣٠ هـ)، الناشر: دار الكتاب الإسلامي. القاهرة.
- ١٠٦- كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار. تقي الدين أبو بكر الحسيني.

- تحقيق: كامل محمد عويضة. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة: الأولى. عام ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- ١٠٧- اللباب في شرح الكتاب، عبد الغني الغنيمي الدمشقي الميداني، المحقق: محمود أمين النواوي، الناشر: دار الكتاب العربي.
- ١٠٨- لباب المحصول في علم الأصول، الحسين بن رشيق المالكي، تحقيق محمد غزالي دار البحوث لدراسات الإسلامية وإحياء التراث - دبي الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- ١٠٩- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظر (ت ٧١١ هـ)، دار الفكر. بيروت.
- ١١٠- المبدع شرح المقنع. برهان الدين إبراهيم بن مفلح (ت ٨٨٤ هـ). تحقيق: محمد حسن الشافعي. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة: الأولى. ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- ١١١- المبسوط. محمد بن أحمد السرخسي (ت ٤٩٠ هـ). دار المعرفة. بيروت. عام ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ١١٢- المجموع شرح المذهب. محي الدين بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ). وتكملته لتقي الدين السبكي، (ت ٧٥٦ هـ)، والمطيعي، دار الفكر. بيروت.
- ١١٣- المحصول في علم أصول الفقه. فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق: د/طه العلواني، مؤسسة الرسالة. بيروت، الطبعة: الثانية. عام ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- ١١٤- المحلى، أبو محمد علي بن حزم الظاهري (ت ٤٥٦ هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار التراث. القاهرة.
- ١١٥- المذهب في أصول المذهب على المنتخب للإخسيكي، د. ولي الدين محمد الفرفور، مكتبة دار الفرفور، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

- ١١٦- المستقصى في علم الأصول. وبذيله فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، محمد بن محمد العزالي (ت ٥٠٥هـ)، دار الكتب العلمية. بيروت، الطبعة: الثانية. عام ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ١١٧- مسند الإمام أحمد، أحمد بن حنبل (ت ٢٤٠هـ)، طبعة المكتب الإسلامي، ودار صادر. بيروت.
- ١١٨- المسودة في أصول الفقه، لآل تيميه: مجد الدين (ت ٦٥٢هـ)، وشهاب الدين (ت ٦٨٢هـ)، وتقي الدين (ت ٧٢٨هـ)، جمعها: أحمد بن محمد الحرائي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد. دار الكتاب العربي. بيروت.
- ١١٩- معاني القرآن الكريم، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوني، الناشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩.
- ١٢٠- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون. دار الجيل. بيروت.
- ١٢١- المعتمد في أصول الفقه. محمد بن علي البصري (ت ٤٣٦هـ). قدم له: خليل المس، دار الكتب العلمية. بيروت.
- ١٢٢- معراج المنهاج شرح منهاج الوصول، محمد الجزري، تحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل، دار الكتبي. الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م
- ١٢٣- المغني، موفق الدين بن قدامة (ت ٦٢٠هـ)، مطبوع مع الشرح الكبير لأبي عمر بن قدامة (ت ٦٨٢هـ)، دار الفكر. بيروت، الطبعة: الأولى. عام ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ١٢٤- المغني في أصول الفقه. عمر بن محمد الخبازي (ت ٦٩١هـ). تحقيق: د/ محمد مظهر بقاء، طبع في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي. مكة المكرمة. الطبعة: الأولى. عام ١٤٠٣هـ

- ١٢٥- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، محمد الشربيني (ت ٩٧٧ هـ). دار الفكر. بيروت. عام ١٣٩٨ هـ.
- ١٢٦- مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول. وبذيله كتاب مثرات الغلط في الأدلة، محمد بن أحمد التلمساني (ت ٧٧١ هـ)، تحقيق: محمد علي فركوس، مؤسسة الريان. بيروت، الطبعة: الأولى. عام ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- ١٢٧- المنتقى شرح موطأ الإمام مالك، سليمان بن خلف الباجي (ت ٤٧٤ هـ)، دار الفكر العربي.
- ١٢٨- منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل، عثمان المقرئ، المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)، دار الكتب العلمية. بيروت، الطبعة: الأولى. ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ١٢٩- المنحول من تعليقات الأصول، محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ)، تحقيق: د/محمد حسن هيتو. دار الفكر بدمشق، الطبعة: الثانية. عام ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- ١٣٠- مواهب الجليل لشرح مختصر الخليل، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرُّعيني (المتوفى: ٩٥٤ هـ)، المحقق: زكريا عميرات، الناشر: دار عالم الكتب، الطبعة: طبعة خاصة ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.
- ١٣١- المذهب في الفقه مذهب الشافعي. إبراهيم بن علي الشيرازي (ت ٤٧٦ هـ). تحقيق: د/ محمد الزحيلي. دار القلم. دمشق، والدار الشامية. بيروت. الطبعة: الأولى. عام ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- ١٣٢- ميزان الأصول في نتائج العقول، علاء الدين محمد السمرقندي (ت ٥٣٩ هـ). تحقيق: د/ عبد الملك السعدي، مطبعة الخلود، الطبعة: الأولى. عام ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- ١٣٣- الواضح في أصول الفقه، أبو الوفاء علي بن عقيل، تحقيق الدكتور عبدالله التركي مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

١٣٤- الوسيط في المذهب. محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ). تحقيق: أحمد إبراهيم و محمد تامر. الناشر: دار السلام. الطبعة: الأولى. عام ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٣٥- الوصول إلى الأصول. أحمد بن علي بن برهان (ت ٥١٨هـ). تحقيق: د/عبد الحميد بن علي بن برهان، نشر: مكتبة المعارف. الرياض. عام ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.

١٣٦- نشر البنود على مراقي السعود. لعبد الله الشنقيطي (ت ١٢٣٣هـ). دار الكتب العلمية. بيروت الطبعة: الأولى. عام ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

١٣٧- نفائس الأصول في شرح المحصول، محمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤هـ)، تحقيق: عادل عبدالموجود، وعلي معوض، الناشر: مكتبة نزار الباز. مكة، الطبعة: الثانية. عام ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٣٨- النكت والعيون (تفسير الماوردي)، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان - تحقيق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم

١٣٩- نهاية السؤل (شرح منهاج الأصول في علم الأصول للبيضاوي)، عبد الرحيم بن الحسن السنوي (ت ٧٧٢هـ)، حققه وخرج شواهد الدكتور شعبان محمد إسماعيل، دار ابن حزم. بيروت. الطبعة الأولى. ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

١٤٠- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج في الفقه على المذهب الشافعي، محمد بن أبي العباس الرملي (ت ١٠٠٤)، دار الفكر. بيروت، الطبعة: الأخيرة. عام ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٤١- نهاية الوصول إلى دراية الأصول، صفى الدين محمد بن عبد الرحيم الهندي (ت ٧١٥هـ)، تحقيق: صالح اليوسف، وسعد السويح، نشر: المكتبة التجارية. مكة المكرمة، الطبعة: الأولى. اعم ١٤١٦هـ